أبحاث العدد الأول من مجلة المؤرخ العربي لسنة ١٩٩٣م

تصدر عن اتحاد المؤرخون العرب بالقاهرة

حروب اطلب ورقة بحثية في التاريخ

https://www.facebook.com/groups/[illegible]

رُفع من قبل محمد عبدالشفيع عاشور

نسألكم الدعاء

كلمة الافتتاح

بسم الله الرحمن الرحيم.

إذا كان البعض يأخذ على علم التاريخ ارتباطه بالماضى، فإن البحث فى الماضى ليس غاية فى حد ذاته، وإنما هو أداة لشحذ الهمم وغرس الثقة فى النفوس من ناحية، والإفادة من تجارب ودروس الماضى فى مواجهة مشاكل الحاضر وبناء مستقبل أفضل من ناحية أخرى. ولذا صارت مهمة المؤرخ إلقاء الأضواء على خفايا الماضى بكل ما يحويه من حسنات وسيئات،ومزايا ومثالب، ملتزما بالصدق والأمانة، مستهدفا الوصول إلى الحقيقة التاريخية، واتخاذها محوراً لما يقول أو يكتب.

ويتتبع مسيرة التاريخ يتضح أن عجلته لا يمكن أن تعود إلى الوراء، وإنما تقضى سنة التطور التاريخى بالسير تدما إلى الأمام . حقيقة إن تاريخ أمة من الأمم أو بلداً من البلدان ربما يبدو فى بعض حلقاته وقد تعرض للجمود والتوقف، ولكن مثل هذه الظاهرة لا يصح تفسيرها مطلقا بأنها عودة إلى الماضى. فالماضى بأبعاده الحضارية، وأوضاعه ، وظروفه، ولت أيامه، ومن الصعب أن يعود بنفس الصورة والملامح .

إن حوادث التاريخ قد تتشابه ولكن من العسير أن تتطابق ؛ فلكل عصر أوضاعه وظروفه ونظرة الناس فيه إلى الحياة، وهذه كلها عوامل تكيف التاريخ تكييفا خاصا مميزا فى كل عصر من العصور .

ونحن عندما نتكلم عن حضارة - أو حضارات - العرب قبل الإسلام، فإننا لا نستهدف تمجيد الوثنية وتراثها - مثلما يتوهم البعض ، وإنما نستهدف تأكيد أصالة

هذه الأمة، وكشف النقاب عن جذورها الحضارية التي امتدت بعيدا في أعماق التاريخ، والتدليل على أنه في الوقت الذي كان جيران العرب - من فرس وروم وغيرهم - يمثلون قوى حضارية، لم يكن العرب في جنوب شبه الجزيرة وشمالها وقلبها، بعيدين عن موكب الحضارة البشرية، وإنما أسهموا إسهاما جادا مفيدا في بناء صرح الحضارة، بقدر ما سمحت به ظروف البيئة وإمكاناتها .

وعندما يعني المؤرخ بالكشف عن جوانب التراث العربي في ظل الإسلام، فإن هدفه البعيد ليس مجرد التغني بأمجاد السلف والإشادة بما بلغه الأمويون وما حققه العباسيون، وإنما يستهدف ما هو أهم وأكبر، أعني بيان قدرة السلف على الانفتاح الحضاري على العالم أجمع، وعدم الانغلاق وإغماض العين عما حققه الغير من انجازات، ثم ابتكار الجديد النافع، ومواجهة مشاكل العصر بأسلوب يجمع بين الذكاء والمثابرة والشجاعة واتساع الأفق .

وإذا عالج المؤرخ العربي موضوع سقوط دولة المسلمين في الأندلس وما حلّ بهم في تلك المحنة من قتل وطرد وتعذيب وتشريد، فإن المفروض منه عدم الوقوف عند حد الرثاء والبكاء، وإنما عليه أن يوضح في أمانة وشجاعة أسباب تلك الكارثة المؤلمة وما وقع فيه مسلمو الأندلس من أخطاء أدت إلى سوء العاقبة. وبذلك يتحقق الهدف الأساسي من دراسة التاريخ وهو أن يصبح المدرسة الكبرى التي يستفيد فيها الإنسان من دروس الماضي .

ولكن يبدو أن حكام إيران والعراق اليوم لا يدركون هذه الحقائق، وأنهم يعيشون في خيال الماضي وليس في واقع الحاضر؛ محاولين استخدام التاريخ في تبرير أوهام يسعون لتحقيقها .

أما عن حكام إيران فإنهم يتباكون على مجد الأجداد، ولا يريدون أن ينسوا أو يتناسوا أن العراق بأكمله والخليج برمته كانا في يوم من الأيام داخل إطار دولتهم الفارسية الكبرى ، حتى ظهر العرب على المسرح في ظل الإسلام فهدموا دولة الفرس ودكوا عرش الأكاسرة وأدخلوا الجميع تحت سيادتهم . ويمتد الخيال بحكام إيران إلى محاولة العودة بالتاريخ إلى الوراء، ومحاولة استعادة ما كان للفرس من أمجاد على حساب جيرانهم، متجاهلين ما حدث على مدى قرون طويلة من تغييرات جذرية سطرت على صفحة التاريخ، تبدلت فيها أوضاع العالم أجمع، وتم فيها تعريب الشاطئ الغربي للخليج بأكمله، فضلا عن تعريب بلاد الرافدين ، وصارت هذه البلاد كلها أعضاء لها كيانها في جسد الأمة العربية .

وأما حكام العراق اليوم، فإنهم يعيشون أيضا تحت مظلة الأوهام، ويتطلعون إلى تحقيق مجد لأنفسهم، على حساب التاريخ، ولكنهم يخطئون الحساب. إنهم يتوهمون أن بإمكانهم العودة بعجلة التاريخ إلى أيام بني العباس، عندما كان والي البصرة يحكم اقليم الخليج لحساب خليفة بغداد، متناسين أن التاريخ قد دار دورته وأن المجوس لم يعودوا مجوسا، وأن بلاد الفرس لم تعد ولاية من ولايات بغداد، وأن الشاطئ الغربي للخليج قامت عليه إمارات عربية مستقلة فضلا عن سلطنة عمان ، وكلها وحدات سياسية ذات كيان وقوام، بحيث تمثل كل وحدة عضوا في جامعة الدول العربية . بل في هيئة الأمم المتحدة . وتقول حكام العراق لا أهل أو شعب العراق، لأن هؤلاء الأخيرين إخوة مغلوبون على أمرهم، نعتز جميعا بهم وبعروبتهم، وإسهامهم على مر القرون في دعم الأمة العربية والحفاظ على حاضرها والإشفاق على مستقبلها .

وفى جو مشبع برائحة الدماء، تسوده روح الإرهاب، لا يعرف أسلوبا لتحقيق أغراضه إلا أسلوب القتل والإغتيال وسفك دماء الأبرياء، قدر لاتحاد المؤرخين العرب أن يعيش فى بغداد بضع سنين ، بعمل تحت رئاسة صبيانية فرضها حاكم العراق على هذا الاتحاد، فى محاولة منه لتسخير التاريخ والمؤرخين العرب لخدمة مخططاته العدوانية على حساب الحقيقة التاريخية، مستخدمين سلاح الارهاب والتهديد من جهة وسلاح الابتزاز وفرض الاتاوات على دول الخليج من جهة أخرى .

وكان أن وقع العدوان الفاشل على الكويت سنة ١٩٩٠، وعندئذ كشف اتحاد بغداد عن حقيقة وجهه القبيح، فأصدر بيانات باسم المؤرخين العرب - والمؤرخون العرب أبرياء منها - تؤيد العدوان ، واستغل الأموال التى كان قد ابتزها من دول الخليج لنشر دعاية واسعة لقطع الأيدى التى أحسنت إليه، معتمدا على أساليب رخيصة بعيدة عن واقع الحقيقة والتاريخ .

ولم يرتض المؤرخون العرب ذلك الوضع الذي اعتبروه إهانة فى حقهم وفى حق التاريخ، فعقدوا اجتماعا فى القاهرة بمقر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٩٠ . وضم هذا الاجتماع نفيفا من المؤرخين ينتمون إلى شتى البلدان العربية، وكان أهم ما تمخض عنه هذا الاجتماع عزل الرئيس الذى فرضته حكومة العراق على الإتحاد، ونقل مقر الاتحاد إلى القاهرة ، والدعوة لعقد جمعية عمومية تضم المؤرخين العرب فى كافة انحاء الوطن العربى .

وفى الاجتماع الذى عقدته الجمعية العمومية لاتحاد المؤرخين العرب فى القاهرة (جمادى الآخر ١٤١٢ هـ ، ديسمبر ١٩٩١م) والذى ضم أكثر من مائة وخمسين عضوا يمثلون كافة البلدان العربية باستثناء ثلاث دول فقط ، تم وضع القانون

الأساسي للاتحاد في عهده الجديد، وعن طريق الانتخاب الحر المباشر تم اختيار رئيس للاتحاد ونائب للرئيس ومجلس أمناء، وأمين صندوق. وهكذا بدأت المسيرة لتبدأ صفحة جديدة تستهدف كل ما يعود بالخير على العرب وأمة العرب وتاريخ العرب ، ومؤرخي العرب .

ولئن بدت هذه المسيرة في نظر البعض بطيئة في هذه المرحلة، فذلك لأنها مرحلة النشأة، ولا يمكن أن ننتظر من الوليد أن يجري ويسرع الخطى حال ولادته. وحسب الاتحاد الجديد أن يتحرك داخل إطار واضح من القيم الخلقية ، ويلتزم بأخلاق العروبة في أنقى صورها، بعيدا عن أسلوب الارهاب والابتزاز والتهديد، وهو الاسلوب الذي طالما أساء إلى التاريخ والمؤرخين في العهد البائد. ثم إن اتحاد المؤرخين العرب في عهده الجديد لا يعمل لحساب حاكم بعينه أو تحت سيطرة حكومة بذاتها، وإنما يعمل ليرى الله عمله ورسوله والمؤمنون، مستهدفا الحق والعلم والخير للعرب وللمؤرخين العرب . وكل ما نرجوه هو أن يحظى اتحاد المؤرخين العرب في وضعه الجديد بثقة الحكومات والمؤسسات العربية فتقدم له من العون ما يمكنه من النهوض بالأمانة الكبرى الملقاة على عاتقه في هذه الفترة الحرجة التي تمر بها الأمة العربية .

✿ ✿ ✿

وإذا كنا باسم الله العلي القدير ، نقدم للباحثين في حقل الدراسات التاريخية هذا العدد الأول من مجلة المؤرخ العربي التي يصدرها اتحاد المؤرخين العرب من مقره

الجديد بالقاهرة، فإننا نود أن نؤكد أن هذا العدد يمثل نقطة البدء . إنه يمثل النواة الأولى التى نرجو لها أن تنمو بفضل جهود الأخوة الزملاء، لتصبح شجرة وارقة الظل تعود بالخير على المشتغلين بتراث الأمة العربية وحاضرها ومستقبلها ! بل تعود بالخير والبركة على مسيرة الحضارة الإنسانية فى كل زمان ومكان . فالعرب لم يعيشوا مطلقا منغلقين على أنفسهم وانما انفتحوا على العالم أجمع مشرقه ومغربه . وليست العبرة بأن يبدأ الإنسان عملا ما ، وانما العبرة بأن تكون البداية قائمة على أسس سليمة ونوايا طيبة مستهدفة الخير والصلاح . وصدق الله العظيم إذ يقول (فأما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض) .

رئيس التحرير

النزاع العربى الايرانى حول جزر
ابو موسى والطنبين
الاصول التاريخية والتطورات المعاصرة

للأستاذ الدكتور
جمال زكريا قاسم
أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة عين شمس

برزت على سطح الأحداث العربية في الآونة الأخيرة قضية جزر الخليج الثلاث التى قامت إيران بالاستيلاء عليها من دولة الامارات العربية المتحدة ولم تلبث تلك القضية أن تحولت من نزاع بين ايران ودولة الامارات إلى بند أساسي في الاجتماعات الخليجية والعربية نظرا لتأثيرها على الأمن الخليجى بصفة خاصة والأمن القومى العربى بصفة عامة .

ولعل ما اتجهت إليه ايران من فرض اجراءات إدارية وقانونية استهدفت بها ضم هذه الجزر إلى سيادتها الاقليمية قد أثبت بجلاء أن الاتجاهات التوسعية الايرانية لم تختلف بالتغير الذى حدث فى نظامها السياسى إذ لايزال التوسع الايرانى فى منطقة الخليج من الثوابت الرئيسية فى السياسة الخارجية الايرانية وأصبح واضحا أن ايران لاتزال أسيرة تقاليد سياسية مسيطرة على إدراك قياداتها المتعاقبة والتى يأتى فى مقدمتها عقدة التوسع فى اتجاه الخليج على حساب السيادة العربية فى محاولة لتحقيق الهدف التاريخى والاستراتيجى وهو جعل الخليج " بحيرة فارسية " وذلك على الرغم من اختلاف الشعارات من " الخليج الفارسى " على عهد النظام الامبراطورى الشاهنشاهى إلى الوحدة الاسلامية التى يرددها نظام الآيات الحالى بهدف إخفاء المطامع الايرانية التقليدية فى منطقة الخليج .

ومما تجدر الاشارة إليه أن النفوذ الايرانى ظهر فى منطقة الخليج منذ أواخر القرن الماضى مقترنا بنمو الحكم المركزى والنزعة العنصرية التى ترتب عليها القضاء على الوجود العربى فى الساحل الشرقى من الخليج وماتبع ذلك من سياسة تفريس قسرى لسكانه ثم التطلع إلى الجزر العربية المجاورة لذلك الساحل والساحل المقابل له عن طريق التغلغل البشرى والاقتصادى فضلا عن الادعاءات الاقليمية على

البحرين ومن ثم ظلت السياسة الايرانية التوسعية فى منطقة الخليج تؤثر سلبا على العلاقات العربية الايرانية .

وعلى الرغم من أن ايران قد تخلت عن إدعاءاتها التقليدية فى البحرين واعترفت باستقلالها فى عام ١٩٧١ فإنها لم تلبث فى الوقت نفسه أن قامت بتكثيف إدعاءاتها على جزيرة أبو موسى التابعة لامارة الشارقة وجزيرتى طنب الكبرى والصغرى التابعتين لامارة رأس الخيمة تمهيدا للسيطرة عليها حتى تحقق لها ذلك فى نوفمبر ١٩٧١ قبل يومين اثنين من الانسحاب البريطانى من الخليج مما أثار التوتر من جديد فى العلاقات العربية الايرانية .

إذ كان من الطبيعى أن ينظر العرب إلى خطورة تلك السيطرة لما تشكله المنطقة التى تقع فيها تلك الجزر من أهمية كبيرة لقربها من مضيق هرمز وهى بموقعها هذا بمثابة البوابة الرئيسية لذلك المضيق ومن ثم فإن استمرار سيطرة ايران عليها يعزز من هيمنتها على مدخل الخليج ويمكنها من التحكم فى مواصلاته البحرية مع العالم الخارجى[1].

ومن ناحية أخرى فإن فرض تلك الهيمنة يهدد أمن وسلامة الدول العربية فى الخليج ويظهر خطورة هذا التهديد بوجه خاص بالنسبة إلى دولة الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين من حيث أن إيران قربت كثيرا بسيطرتها على تلك الجزر مواقعها الامامية من سواحل تلك الدول فضلا عن فقدان العرب لثرواتهم النفطية وموارد طبيعية لا يستهان بها سواء فى تلك الجزر أو فى مناطق البحر الاقليمى

---

(١) نادرة نعيم زكى : دراسة حول الخلاف بين دولة الامارات العربية المتحدة وايران ، إصدار الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ١٩٩٢ ص ص ٤ - ٧ .

والحروف القارية التى تحيط بها والاهم من ذلك كله فقدان العرب لسيادتهم على أجزاء من ترابهم الوطنى[1] .

وقد تمثلت السيطرة الايرانية على تلك الجزر فى مظهرين مختلفين :

الأول الاحتلال السافر لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى التابعتين لامارة رأس الخيمة.

والثانى عقد اتفاق أو مذكرة تفاهم بين ايران وإمارة الشارقة عن طريق المساعى البريطانية انطوت على تجميد وضع السيادة على جزيرة أبو موسى واتاحة الفرصة لايران لاحتلال بعض المواقع الاستراتيجية التى تقع فى الجزء الأعلى من الجزيرة مع بقاء الجزء الأدنى تحت إدارة الشارقة (٢) .

وعلى الرغم من ردود الفعل العربية التى أثيرت ضد ايران فإن السياسة العربية كانت حريصة بوجه عام على عدم قطع جسور التقارب العربى الايرانى ومن ثم أصبح وضع تلك الجزر من القضايا المعلقة فى العلاقات العربية الايرانية لأكثر من عقدين من الزمان حتى عاودت إيرآن آثارة المشكلة من جديد بالنسبة إلى جزيرة أبو موسى فى ابريل ١٩٩٢ حين عمدت إلى انتهاك الاتفاقية الخاصة بها وفرض بعض الاجراءات الادارية والقانونية التى استهدفت من ورائها الانفراد بالسيادة على تلك الجزيرة مما دفع بدولة الامارات العربية المتحدة التى انضوت كل من إمارة رأس الخيمة والشارقة تحت لوائها ليس فقط بالاحتجاج على انتهاك ايران لاتفاقيتها

(١) عبد الحسين القطيفى : الجزر العربية الثلاث فى الخليج العربى ، من أعمال المؤتمر الدولى للتاريخ ، بغداد مارس ١٩٧٣ ، ص ٦٤ .

(٢) حسين البحارنة : دول الخليج العربى الحديثة ، علاقتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٧٧ .

السابقة مع الشارقة وافا بالمطالبة بعودة الجزر الثلاث إلى سيادتها الاقليمية ويقيننا أنه ليس من صالح العرب أو ايران أن تتصاعد تلك الأزمة لما يعقبه ذلك من إتاحة الفرصة لبعض القوى الخارجية من استغلالها تحقيقا لمصالحها الخاصة ولذا فقد يكون الحل الأمثل هو أن يتم تسوية النزاع سلميا فى اطار علاقات الجوار وما يجمع الطرفين المتنازعين من روابط إسلامية أو اللجوء إلى التحكيم الدولى أو إلى المنظمات الدولية لاقرار الحقوق الشرعية إلى ذويها .

وسوف نحاول فى هذه الدراسة أن نتتبع الجذور التاريخية للنزاع العربى الايرانى حول تلك الجزر والذى يرجع فى تقديرنا إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حين بدأ ملوك آل قاجار فرض هيمنتهم على الساحل الجنوبى الشرقى للخليج مستغلين التفكك الذى بدأت تعانى منه الكيانات العربية الواقعة على ذلك الساحل وما هيأته بريطانيا لهم من التطلع إلى الجزر العربية المجاورة لذلك الساحل مما جعلها وكانت عربية دائما مجالا للنزاع بين العرب وايران .

وقد يكون من المناسب قبل الخوض فى تتبع الأصول التاريخية لتلك المشكلة أن نعرف بعض الشىء بتلك الجزر .

ونبدأ بجزيرة أبو موسى وهى أكبرها مساحة وتقع على بعد أربعة وتسعين ميلا من مدخل الخليج العربى عند مضيق هرمز وتبعد ما يقرب من خمسين ميلا من ساحل الامارات وعلى ما يقرب من ثلاثة وثلاثين ميلا من الساحل الايرانى .

ويبلغ عدد سكانها قرابة الالف نسمة معظمهم من العرب الذين ينتمون بأصولهم إلى قبائل الساحل العربى المواجه لهم وإن كانت إيران قد عمدت فى الوقت الراهن إلى تغيير تركيبتها الديموجرافية فضلا عن أوضاعها القانونية والادارية .

وتتميز جزيرة أبو موسى بثرائها من المعادن خاصة المغر الأحمر (أكسيد الحديد) بالاضافة إلى ما بها من ثروة نفطية ولاتزال تقوم فى الجزيرة بعض الحرف التقليدية بما فيها الصيد البحرى والرعى والزراعة حيث تتوافر بها المياه الصالحة للشرب .

وعلى الرغم من أن إمارة الشارقة ثم دولة الامارات العربية المتحدة فيما بعد قد أقامت بها بعض المرافق الصحية والتعليمية والأمنية إلا أنها لم تقم بانشاء ميناء بحرى فى الجزء الواقع تحت إدارتها مما سيعطى الفرصة لايران لكى تتحكم فى حركة المرور إلى الجزيرة عن طريق الميناء الذى أنشأته فى القسم الخاضع لها[1].

أما عن جزيرة طنب الكبرى فتقع بدورها عند مدخل خليج هرمز وتتميز بأهميتها للملاحة البحرية وتبعد ما يقرب من خمسين كيلو مترا عن جزيرة أبو موسى فى الاتجاه الشمالى الشرقى مقابل إمارة رأس الخيمة التى تتبعها تلك الجزيرة إضافة إلى جزيرة طنب الصغرى التى تقع إلى الجنوب منها وإلى الشمال الغربى من جزيرة أبو موسى وعلى مسافة تسعين كيلومترا من ساحل رأس الخيمة وهى غير مأهولة بالسكان . وذلك على خلاف الجزيرة الكبرى التى كان يقطنها قبل الاحتلال الايرانى ما يقرب من ...بعمائة نسمة معظمهم من العرب وإن كان الاحتلال الايرانى قد قلص عددهم بحيث أصبحوا لايتجاوزون فى الوقت الحاضر أكثر من مائة وخمسين نسمة وقد أقامت رأس الخيمة فى تلك الجزيرة قبل الاحتلال الايرانى لها مدرستين ابتدائيتين ومركزا صحيا ومخفرا للشرطة وغير ذلك من المرافق الاخرى التى تتناسب وعددسكانها .

---

(١) مركز الدراسات السياسية - جامعة القاهرة : ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراهنة فى منطقة الخليج ، اكتوبر ١٩٩٢ .

ويستدل من الوثائق التاريخية أن تلك الجزر الثلاث كانت من الممتلكات التابعة للقواسم منذ ظهورهم إلى القوة حول منتصف القرن الثامن عشر وقد ظل شيوخ القواسم في كل من إمارة الشارقة ورأس الخيمة يتمتعون بحقوق الملكية على تلك الجزر والتي تتمثل في رفع الاعلام الخاصة بهم وإدارة المرافق العامة واستيفاء الرسوم من الأفراد الذين يغوصون على اللؤلؤ أو يقومون بالرعي أو بمنح التراخيص والامتيازات للشركات العاملة فيها ، وخاصة جزيرة أبو موسى ، حيث منح حاكم الشارقة في عام ١٩٥٢ لاحدى الشركات البريطانية ، وهي شركة الوادي الذهبي[١] ، امتياز الاستغلال الغاز واكسيد الحديد الأحمر[٢] .

كما منح حاكم رأس الخيمة في عام ١٩٦٤ امتيازا لاحدى الشركات الأمريكية للتنقيب عن النفط في الطنبين ، وصدقت الحكومة البريطانية على تلك الامتيازات بحكم العلاقات التعاهدية التي كانت تربطها بتلك الامارتين ودون الرجوع إلى الحكومة الايرانية مما كان يشكل في حد ذاته اعترافا صريحا من قبل بريطانيا بملكية الشارقة ورأس الخيمة لتلك الجزر[٣] .

ولم تكن الجزر الثلاث هي وحدها التي امتلكتها القبائل والاسر العربية إذ لا نبالغ في القول بأن جميع السواحل الشرقية للخليج بما فيها من موانئ ومايجاورها من جزر كانت خاضعة بصورة أو بأخرى للسيطرة العربية .

ولذلك فقد يكون من المفيد أن نتعرف على وضعية العرب في تلك

---

(١) . Golden valley ochre and oxide ltd

(٢) حسين الغطيفي ، المرجع السابق ص ص ٦٧ - ٦٨ .

(٣) جابر إبراهيم الراوي : الحق العربي في الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من اكتساب الأقاليم عن طريق القوة ، من أعمال المؤتمر الدولي للتاريخ ، بغداد ١٩٧٣ ، ص ٤٣٢ .

السواحل من أجل القاء بعض الأضواء على الأصول التاريخية للمشكلة التي نحن بصددها .

فمن الحقائق الثابتة أن موقع الخليج بين العرب وايران جعله عامل اتصال بين الجانبين ومن ثم شهد الخليج في مختلف عصوره التاريخية العديد من موجات الهجرة بين سواحله الشرقية والغربية وإن كانت الهجرات العربية هي الغالبة والاكثر تأثيرا وقد تدفقت الهجرات الايرانية على سواحل الخليج العربية بصفة خاصة خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بسبب توافر فرص العمل المصاحبة لاكتشاف النفط غير أن كثيرا من تلك الهجرات كانت تتم بطرق غير مشروعة فضلا عما اصطبغ به بعضها من دوافع سياسية أو رغبة في تنفيذ مخططات توسعية[1] .

أما عن موجات الهجرة العربية التي تواجدت على سواحل الخليج فقد تمثلت في موجتين رئيسيتين ترتبط الأولى منها بالهجرات التي رافقت الفتوحات الاسلامية في فارس وأتاحت للعرب فرض سيطرتهم على سواحل الخليج وانتزاع موانيه من أيدي الفرس بينما ترتبط الموجة الثانية بالهجرات التي تدفقت من قلب الجزيرة العربية خلال السنوات الأولى من القرن الثامن عشر وترجع في أسبابها إلى العديد من العوامل السياسية والاجتماعية لعل من أبرزها انهيار النفوذ البرتغالي في منطقة الخليج بما كان يتسم به من قيود احتكارية وسيطرة عسكرية إضافة إلى القحط

---

(١) تقرير بعثة الجامعة العربية عن زيارتها لامارات الخليج العربي في ١٠ نوفمبر ١٩٦٤ ، انظر ملحق رقم (٢) من تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الثالث والأربعين، ١٥ مارس ١٩٦٥ ص ١٧٧ وما بعدها . وعن التسلل والهجرات الايرانية غير المشروعة يمكن الرجوع إلى كتاب ماذا يجري في خليجنا العربي اصدار الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ، مارس ١٩٦٧ ص ٥٣ وما بعدها .

الشديد الذى أصاب أواسط الجزيرة العربية مما دفع بالعديد من القبائل العربية للانطلاق إلى سواحل الخليج وكان لها أثرها فى تكوين الوحدات السياسية التى ظهرت على سواحل شرق الجزيرة العربية منذ منتصف القرن الثامن عشر[1] .

ولما كان معروفا عن الفرس انزوائهم داخل الهضبة الايرانية فقد انفسح المجال أمام تلك الهجرات للانسياب إلى الساحل الشرقى من الخليج الذى تطل عليه ايران ذاتها ولم يمض وقت طويل حتى أصبح ذلك الساحل عربيا فى ثقافته وتكوينه البشرى[2] .

وقد ساعدت الظروف السياسية والاقتصادية فضلا عن عدم وجود نفوذ مؤثر لفارس على سواحلها على عملية الاستقرار هذه خاصة بعد سقوط الدولة الصفوية فى السنوات الأولى من القرن الثامن عشر وعودة الفوضى والتفكك إلى الأقاليم الفارسية وكان ذلك مما مهد لظهور العديد من المدن والامارات العربية التى انتمت بأصولها إلى هجرات يمنية أو نجدية كالعبادلة وبنى حماد والمرازيق وآل بشر وبنو مالك[3] أو تلك التى كانت تنتمى إلى الساحل العربى المقابل كبنى معين فى قسم والقواسم فى لنجة وآل مذكور فى بوشهر الذين يرجعون بأصولهم إلى قبيلة المطاريش العمانية . وقد أثرت تلك الانتماءات القبلية فى قوة العلاقات الاسرية

(١) عبد الأمير محمد أمين : المصالح البريطانية فى الخليج العربى ١٧٤٧ / ١٧٧٨ ، بغداد ١٩٧٧، ص ٤٧ .

(٢) محمد بهجت سنان : الشخصية العربية للخليج العربى والاحتلال الايرانى للجزر العربية الثلاث ، بغداد ١٩٧٢ ص ٣٨ وما بعدها ، انظر أيضا ر. ج . لاندن : عمان منذ عام ١٨٥٦ ، القاهرة ١٩٧ ، ص ١٨ .

(٣) للتعرف على هذه الامارات وشجرات أنساب حكامها انظر حسين بن على الخنجى : تاريخ لنجة حاضرة العرب على الساحل الشرقى للخليج ، دبى ١٩٨٥ ، ص ١٠٧ وما بعدها .

التى ربطت بين العرب على جانبى الخليج[١] .

ومما هو جدير بالذكر أن القبائل العربية التى استقرت على الساحل الجنوبى الشرقى من الخليج قد عاشت فى عزلة عن بقية سكان فارس ولم يكن هذا الانعزال لأسباب جغرافية مرتبطة بطبيعة الهضبة الايرانية العالية فحسب وانما أيضا لأسباب عقائدية أومذهبية إذ تعتنق تلك القبائل المذهب السنى على خلاف الفرس الذين ينتمون بصفة عامة إلى المذهب الشيعى الاثنى عشرى[٢] . ومما لاشك فيه أن الاستقرار العربى على السواحل الايرانية أدى إلى أن تصبح تلك السواحل عربية مما أضفى على الخليج سمته العربية من جانبيه .

وقد تحدث العديد من الرحالة الأوربيين عن المدن والامارات التى أقامها العرب على تلك السواحل ولعل الرحالة الدانمركى كارستن نيبور Niebuhr كان أول من أشار إلى المدن والموانى العربية التى صادفها خلال رحلته إلى سواحل الخليج فى عام ١٧٦٣ واكد أن العرب الذين استقروا فيها كانوا مستقلين تماما عن فارس وشبه المدن التى قاموا بتأسيسها بدول المدينة التى عرفت قديما لدى الاغريق أو تلك التى عرفتها المدن الايطالية فى العصور الوسطى خلال اشتغالها بالوساطه التجارية بين الشرق والغرب[٣] .

ولم يكد يمضى أكثر من قرن واحد على رحلة نيبور حتى قام الرحالة الانجليزى ويليام بالجراف Palgrave برحلته إلى أواسط الجزيرة العربية والخليج فى عام ١٨٦٢

---

(١) مصطفى عقيل : سياسة ايران فى الخليج العربى على عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨/ ١٨٩٦ الدوحة ١٩٨٧ . ص ١٠٣ .

(٢) محمد مرسى عبد الله : دولة الامارات العربية المتحدة وجيرانها ـ الكويت ١٩٨١، ص ٣٠٧ .

(٣) Carsten Niebuhr, Travels Through Arabia and other Countries in the East, Edinburgh 1792, Vol. II, p. 137.

وأشاد بدوره بالازدهار الذى حققه العرب على الساحل الشرقى وذكر أن الموانى العربية فى ذلك الساحل استطاعت أن تجذب إليها الكثير من العناصر والأجناس بفضل سياسة التسامح والحرية الاقتصادية التى اتبعها الحكام العرب حيث انتعشت التجارة مع الهند وشرق إفريقيا وتدفقت البضائع إلى تلك الموانى باعتبارها موانى حرة (١) .

ومن المؤكد أن الوجود العربى على السواحل الشرقية للخليج لم يكن موضع خلاف بين الباحثين إذ يقرر المؤرخ البريطانى جون كيلى Kelly أن معظم تلك السواحل والجزر المجاورة لها كانت تخضع لسيطرة القبائل العربية وأنها نأت عن أية تبعية للفرس الذين كانوا كلما حاولوا اخضاعهم لنفوذهم انسحبوا فى مراكبهم إلى بعض الجزر القريبة منهم (٢) ولعل ذلك الوجود التاريخى الذى سجله العرب على سواحل الخليج هو الذى جعل الباحثين العرب يؤكدون على الصفة العربية للخليج من جانبيه وشايعهم فيما ذهبوا إليه بعض الباحثين الأجانب ومن بينهم رودريك أوين Owen فى كتابه " الفقاعة الذهبية " (٣) كما أكد الكاتب الفرنسى جان جاك بريبى Berebey على عروبة الخليج وإن سمى كتابه الذى صدر فى عام ١٩٥٩ " بالخليج الفارسى " اتباعا للتسمية التى كانت سائدة عند صدور كتابه هذا (٤) .

ولذا مما تجدر الإشارة إليه أن التكوينات السياسية التى أوجدها العرب على الساحل الشرقى من الخليج لم تكن منعزلة عن الكيانات والوحدات السياسية التى

---

(١) William Palgrave . Personal Narrative of a year' s Journey through Central and Eastern Arabia. london 1877, P 392.

(٢) John Kelly . Britain and the Persian Gulf . london 1968 P . 4 0

(٣) Roderick owen . The Golden Buble . Arabian Gulf documentary London 1957.pp. 13 - 16.

(٤) Jean Jack Berebey. Le Golfe Persique . paris 1959

لوجدها العرب على كلا جانبي الخليج كانوا على اتصال دائم ببني جلدتهم وفي حركة مستمرة من الهجرة إلى ذويهم (١) . ورغم تقلبات السلطة السياسية في فارس ظلت الهجرات العربية تفد إلى سواحلها حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومن ثم استمرت تلك السواحل محتفظة بهويتها العربية وبصلات سكانها المستمرة مع أقرانهم في السواحل المواجهة لهم .

وقد ارتبط الوجود العربي في الساحل الشرقي للخليج بافتقاد فارس إلى حكومة مركزية قوية حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وقد يكون حقيقة أن بعض حكام الفرس الأقوياء من أمثال نادر شاه الافشاري ١٧٢٧ / ١٧٤٧ أو كريم خان الزندي ١٧٥٦ / ١٧٧٩ قد بذلوا محاولات دائبة لتقوية قبضة يدهم على السواحل الفارسية إلا أن الأمور كانت تعود إلى ما كنت عليه بسبب عجز أولئك الحكام عن فرض سيطرتهم البحرية فمنذ المحاولة التي بذلها نادر شاه لبناء قوة بحرية أثبت الفرس أنهم بحارة عاجزون تعوزهم الخبرة في شئون البحر أو إدارة الأسطول. ولعل خير تعليل لذلك ما ذكره السير برسي سيكس Sykes في أنه ليس هناك شيء يوضح تأثير العوامل الطبيعية على ميول الناس وسلوكهم أكثر من النفور الذي يظهره الفرس للبحر الذي تفصلهم عنه حواجز جبلية شاهقة (٢) ومن ثم اضطر كثير من أولئك الحكام إلى استخدام الملاحين العرب ليكونوا بحارة لأساطيلهم بينما اسندوا قيادة تلك الأساطيل إلى قباطنة من الفرس تعوزهم الدراية البحرية ولعل

---

(١) ج . ج . لوريمر : دليل الخليج - القسم التاريخي الجزء السابع ،الدوحة ١٩٦٧ انظر الملاحق الخاصة بفروع الأسر العربية الحاكمة في السواحل الشرقية من الخليج .

(٢) Percy Sykes .History of Persia , Vol II, London 1951 P . 271

انظر أيضا عبد الأمير محمد أمين : القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر، بغداد١٩٦٦ ص ص ١٩ ، ٢٢ - ٢٣ .

ذلك يتجلى فى أمير البحر الفارسى الذى اختاره نادر شاه لقيادة أسطوله ولم يكن قد سبق له أن ركب البحر أو رأى سفينة من قبل ؛ ولذلك كان من الطبيعى أن يسيطر الملاحون العرب على القوة البحرية لفارس ولكى تؤول إليهم معظم سفن الأسطول الفارسى بعد اغتيال نادر شاه مما أعان القواسم فى الوصول إلى القوة والتفوق البحرى والامتداد بنفوذهم من الساحل العمانى إلى الساحل المواجه لهم(١).

وعلى الرغم من استقرار الحكم فى فارس على أثر ظهور الأسرة القاجارية منذ أواخر القرن الثامن عشر إلا أنه لم يكن لتلك الأسرة نفوذ ملموس على سواحلها ولم يتحقق لها ذلك إلا بداية من النصف الثانى من القرن التاسع عشر حين أخذ ملوكها يعملون على تقوية حكمهم المركزى والقضاء على النفوذ العربى من السواحل الشرقية للخليج فمنذ عام ١٨٥٤ بدأ ناصر الدين شاه ١٨٤٨ / ١٨٩٢ فى العمل على تقليص نفوذ سلطنة مسقط وعمان من الموانى التى كانت تديرها فى بندر عباس وقشم وهرمز مستغلا الصراع الأسرى والتفكك الداخلى الذى دب فى أوصال تلك السلطنة التى ترجع سيطرتها على تلك الموانى والبنادر التابعة لها فى شهبار وجوادور إلى عام ١٧٩٣ بموجب فرمان تحصلت عليه السلطنة من الحكومة الفارسية منحها حق إدارة تلك الموانى عن طريق الإيجار السنوى (٢) وكان من الطبيعى أن يترتب على الازدهار الاقتصادى الذى حققته السلطنة العربية فى تلك الموانى أن يعمل ملوك آل قاجار على استرجاع نفوذهم ومن أجل ذلك خاضت فارس

---

(١) G . N . Curzon,Persia and the Persian Question, Vol II,London 1892,P.239 see also Carsten Neibuhr,Description de L' Arabie,Copenhagen 1773,pp. 267-268

(٢) Percy Sykes , History of Persia,vol II, London 1951 pp. 252 - 253.
انظر أيضا أرنولد ويلسن : تاريخ الخليج ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ١٤٥

حرباً ضد سلطنة مسقط وعمان في عام ١٨٥٤(١) ونتيجة للقيود التي فرضها الانجليز على الملاحة العربية في الخليج استطاعت فارس أن تصل إلى اتفاقية مع السيد سعيد بن سلطان في عام ١٨٥٦ رفعت بمقتضاها قيمة الإيجار السنوي وحددت فترة الإدارة العمانية بعشرين عاما غير أنها لم تلبث أن أقدمت على إلغاء تلك الاتفاقية برمتها في عام ١٨٦٨ على أثر تغير نظام الحكم في سلطنة مسقط وعمان وانتقاله إلى فرع آخر من فروع الأسرة الحاكمة ومن ثم تحولت تلك الموانى من الإدارة العربية إلى الإدارة الفارسية المباشرة (٢). ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن كثيرا من الرحالة الأوربيين قد نوهوا بالازدهار الاقتصادي الذي حققته الإدارة العربية على خلاف الإدارة الفارسية التي وصفوها بقدر كبير من الجور والتعسف .

وعلى أثر خضوع بندر عباس وتوابعها للإدارة الفارسية اتجهت فارس بعد ذلك إلى القضاء على نفوذ القواسم في إمارة لنجة وتم لها ذلك في عام ١٨٨٩ وليس من شك في أن ما أقدم عليه ناصر الدين شاه من فرض سيطرته على السواحل الجنوبية سيمهد الطريق لرضا شاه بهلوي مؤسس الأسرة البهلوية في استكمال سلطة الدولة المركزية على سواحلها الشمالية وقد تحقق له ذلك في عام ١٩٢٥ حين نجح في القضاء على إمارة المحمرة العربية التي كانت تشغل إقليم عربستان حيث تم إعلان دمج ذلك الاقليم في الأقاليم الإيرانية بعد تغيير اسمه إلى الاسم الفارسي

(١) G . N . Curzon , History of Persia , Vol II , London 1892 P . 423

(٢) C . U . Aitchison . A collection of Treaties . Engagements and Sanads relating to India and Neighbouring Countries , vol XI Calcutta 1892 P . 100

انظر أيضا حسان زكريا قاسم : الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ / ١٩١٤ القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٩٠ .

خوزستان (١) . وهكذا أدى الحكم المركزي القومي إلى اصطدام الامارت العربية بطموحات حكام الفرس مما أسفر عنه تلك الصراعات التي وقعت بين الفريقين وترتب عليها الإطاحة بالوجود العربي من السواحل الشرقية للخليج (٢) ومع ذلك فإن الإطاحة بذلك الوجود لم يكن يرجع إلى الجهود التي بذلها ملوك آل قاجار أو رضا شاه بهلوي فحسب وإنما كان يرجع أيضاً إلى الصراعات الأسرية التي عانت منها كثير من الإمارات العربية على تلك السواحل يضاف إلى ذلك أن السياسة البريطانية شكلت بدورها عاملا هاماً من عوامل نجاح الفرس في القضاء على تلك الإمارات إذ ترتب على فرض بريطانيا المعاهدات البحرية على شيوخ الساحل العماني حرمان سفنهم من الوصول إلى جزر وموانئ السواحل الشرقية للخليج ومن ثم فقد العرب المقيمون هناك الدعم الذي كانوا يتلقونه دائما من أقرانهم (٣) وبالاضافة إلى ذلك فقد ترتب على تدهور النفوذ العربي وتصاعد النفوذ الفارسي واتجاه السياسة الإيرانية منذ العهد البهلوي إلى التفريس القسري لسكان تلك السواحل أن أخذت الأجيال الجديدة تخضع للمؤثرات الثقافية الإيرانية وإن لم تنس بطبيعة الحال أصولها العربية (٤). ولعل الأمر الأكثر خطورة هو أنه ما كادت إيران تنتهي من تفريس سواحلها حتى أخذت تمتد بادعاءاتها الأقليمية إلى السواحل المقابلة لها رغم تطور كياناتها السياسية من مشيخات أو إمارات إلى دول حديثة

---

(١) عبد السلام عبد العزيز فهمي : تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين . القاهرة ١٩٧٣ . ص ص ٥١ - ٥٢ وكذلك شفيق الرشيدات : عربستان الجزء العربي المغتصب . من أعمال المؤتمر التاسع لاتحاد المحامين العرب . القاهرة . فبراير ١٩٦٧ . ص ٩٠ .

(٢) N. J. whigham, The Persian Problem London 1903. P. 18

(٣) مصطفى عقيل : مرجع سبق ذكره ص ص ١١٥ - ١١٦ .

بدءاً من آل صباح فى الكويت إلى آل أبى سعيد فى سلطنة مسقط وعمان ومن ثم ظلت السياسة الإيرانية تسير وفق ثوابت معينة استهدفت هيمنتها على الخليج واعتباره بحيرة فارسية تقع وسط أقاليم إيرانية .

وإذا كنا قد تعرضنا إلى نمو السلطة المركزية فى إيران فلا يعنينا من ذلك النمو فيما يتعلق بموضوع تلك الدراسة سوى تأثيره على إمارة القواسم فى لنجة وما كان يتبعها من موانى وجزر مجاورة وذلك نظرا لارتباط قواسم لنجة بقواسم الساحل العمانى بصلة النسب والقرابة فضلا عن كونهم امتداداً للاتحاد القاسمى الكبير الذى ظهر إلى القوة إثر انفصالهم عن الكتلة الغافرية فى عمان وعلى وجه التحديد عقب سقوط دولة اليعاربة وقيام دولة البوسعيد فى عام ١٧٤١ ولم يلبث أن تعاظم نفوذهم البحرى فى خلال الفوضى التى عمت فارس عقب اغتيال نادر شاه فى عام ١٧٤٧ وتمكنوا من الحصول على لنجة وتوابعها فى عام ١٧٥٢ وكان ذلك مكافأة لهم على تحالفهم مع الملا على شاه قائد منطقة بندر عباس حين آزروه فى الصراع الذى كان قائما بينه وبين ناصر خان قائد منطقة لارستان (١) .

وعلى الرغم من المحاولات التى بذلها كريم خان الزندى ١٧٥٦ / ١٧٧٩ للحد من نفوذ القواسم فى لنجة إلا أنهم نجحوا فى تثبيت أوضاعهم وخاصة بعد اغتياله فى عام ١٧٧٩ (٢) وبفضل من تدفق عليهم من القبائل المتحالفة معهم ونشاطهم البحرى استطاعوا أن يحققوا ازدهارا اقتصاديا كبيرا حتى غدت إمارتهم فى لنجة

(١) عبد الأمير محمد أمين : القوى البحرية فى الخليج العربى فى القرن الثامن عشر ص ص ٢٣ - ٢٤ وكذلك فالح حنظل : المفصل فى تاريخ الإمارات العربية المتحدة ، الجزء الأول ، أبو ظبى ١٩٨٣، ص ١٩٦ ولوريمر : مصدر سبق ذكره جـ ١ ص ٢١٦

(٢) Kelly , J . o p . cit . pp . 40 - 41 see also Donald Hawley , The Trucial States . Lonon 1970 . p . 93

بمثابة حاضرة للساحل الجنوبي الشرقي من الخليج وتميزت بسحنتها العربية وطبيعتها العقائدية كموطن لأهل السنة والجماعة (١) وتأكد وضعها المستقل نتيجة حالة الفوضى التي ترددت فيها المملكة الفارسية كما كانت مؤهلة بطبيعتها للحكم العربي حيث سبق القواسم في حكمها العديد من الأسرات العربية التي هاجرت إليها من عمان أو غيرها من سواحل الجزيرة العربية (٢) .

وقد استمر حكم القواسم في لنجة وما حولها من جزر على الساحل أو قرى على البر الفارسي منذ عام ١٧٥٢ حتى أطاحت الحكومة القاجارية بالشيخ محمد بن خليفة القاسمي وهو آخر شيخ عربي حكم لنجة في عام ١٨٨٩ (٣) وليس من شك أن استقرار الحكم للقواسم في لنجة كان يرجع في الدرجة الأولى إلى القوة البحرية التي حققتها تحالف القواسم في معقلهم الرئيسي برأس الخيمة (٤) حيث أصبحوا يمتلكون حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر أسطولا كبيرا أجمعت العديد من المصادر أنه كان يتألف من ثلاثة وستين سفينة كبيرة وأكثر من ثمانمائة سفينة صغيرة كما بلغ عدد مقاتليهم أكثر من تسعة عشر ألف رجلا ومن ثم أصبح ذلك

---

١ - حسين بن علي الوحيدي : تاريخ لنجة حاضرة العرب على الساحل الشرقي للخليج ، دبي الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٥ ، ص ص ١٥ -١٦ .

٢ - المرجع السابق ص ٧ .

٣ - انظر لوحة نسب عائلة القواسم حكام لنجة في المجلد السابع من القسم التاريخي للوريمر .

٤ - التفصيلات الكثيرة عن حلف القواسم يمكن الرجوع إليها في وثائق حكومة بومباي :

Selection From The Records of Bombay Govt . Vol XXIV Bombay 1856 : Historied Sketsh of the Joasmee Tribe of Arabs 1747 - 1853 , pp 299 - 359

انظر أيضا عبد القوي فهمي:القواسم ونشاطهم البحري برأس الخيمة ١٩٨٣ ، ص ٨٧ وما بعدها

التحالف القوة البحرية الأولى التى كانت تحسب حسابها القوى الإقليمية والأجنبية (١) .

ولقد كان من الطبيعى أن تلفت تلك القوة البحرية أنظار الإنجليز منذ أن أخذوا يتطلعون إلى منطقة الخليج فى أوائل القرن التاسع عشر وحتى يتمكنوا من القضاء على تلك القوة البحرية التى باتت تهدد مصالحهم البحرية والتجارية ارتكزت خطتهم على تفكيك ذلك التحالف وتدمير القواعد الرئيسية للقواسم فى الساحل العمانى . وليس من شك أن الإجراءات السياسية والعسكرية التى اتخذها الإنجليز كان لها أثر كبير فى إضعاف الروابط بين قواسم الساحل العمانى وأقرانهم فى الساحل الجنوبى الشرقى من الخليج (٢).

وكان مما ساعد الإنجليز على هزيمة القواسم تلك الصراعات المستمرة التى كانت قائمة بينهم وبين سلطنة مسقط وعمان (٣) بالاضافة إلى سقوط الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى فى عام ١٨١٨ على أيدى القوات المصرية التركية إذ كان القواسم من أشد المتحمسين للدعوة السلفية ومن ثم أدى فقدانهم للدعم السعودى إلى عدم قدرتهم على مواجهة الحملات البريطانية وخاصة حملة ١٨١٩ التى تمكن الإنجليز فى أثنائها من تدمير معظم قلاعهم وإحراق سفنهم رغم استبسالهم فى الدفاع (٤) . وكان من أهم النتائج التى ترتبت على تلك الحملة سقوط رأس الخيمة

(١) G . Fenelon:The united Arab Emirates , an Economic and Social Survey , london 1973 , p. 10

(٢) Kelly . J . , o p . cit , pp. 160 - 161

(٣) س . ث . مايلز : الخليج ، بلدانه وقبائله (مترجم) ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٤) للتفاصيل الخاصة بهذه الحملة انظر Charles low , History of The Indian Navy Vol 2 , London 1877 , P . 351 ff.

انظر أيضا : جمال زكريا قاسم : الخليج العربى : دراسة لتاريخ الإمارات العربية فى عصر التوسع الأوربى الأول ، القاهرة ١٩٨٥ ص ٣٢١

التى كانت أهم وأبرز مشيخة شهدها الخليج العربي خلال تلك الفترة (١) .

ومما هو جدير بالملاحظة أنه على الرغم من أن الإنجليز تحاشوا التقدم إلى القواسم فى لنجة إلا أن ما تعرض له أقرانهم فى الساحل العمانى قد أثر بطبيعة الحال على قوتهم وإن ظلوا محتفظين بتماسكهم غير أن حرص الإنجليز على عدم اشراكهم فى التوقيع على المعاهدة العامة التى أبرمت مع شيوخ الساحل العمانى فى عام ١٨٢٠ وما تلاها من اتفاقيات ومعاهدات أخرى سيتيح الفرصة لفارس للقضاء على حكمهم نظرا لافتقادهم للحماية البريطانية .

ولعل من أهم الأسباب التى أدت إلى إضعاف الروابط بين قواسم الساحل العمانى وأقرانهم فى لنجة ما ترتب على توقيع معاهدات الهدنة البحرية من مراقبة سفن الأسطول البريطانى للنشاط البحرى العربى ومنع امتداده إلى الساحل الشرقى من الخليج . ومن أجل ذلك حدد الكولونيل هنل Hennell المقيم البريطانى فى الخليج فى عام ١٨٣٦ خطا مقيدا للملاحة Restrictive line لا يجوز للسفن العربية بصفة عامة وسفن القواسم بصفة خاصة اجتيازه وقد راعى هنل فى رسمه لذلك الخط الفاصل أن يكون بعيدا عن الساحل الشرقى للخليج . وعلى الرغم من أن الشيخ سلطان بن صقر القاسمى حاكم الشارقة ١٨٠٣ / ١٨٦٦ لم يوافق على ذلك الخط وأبدى اعتراضه فى أنه لابد له من الاتصال ببنى عمومته فى إمارة لنجة وتفقد ممتلكاته فى خورفكان على خليج عمان إلا أن هنل لم يأبه بهذا الاعتراض وأكثر من ذلك فإنه حينما خلف الكابتن موريسون Morrison الكولونيل هنل فى منصب المقيمية البريطانية فى الخليج فى عام ١٨٣٧لم يكتف بالخط الذى وضعه

(١) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .

هنل وإنما أراد حصر السفن العربية في مساحة أضيق حتى يسهل مراقبتها ومن ثم حدد خطا آخر يبدأ من جزيرة قشم وينتهي إلى مسافة عشرة أميال جنوب جزيرة أبو موسى وحتى جزيرة صير بونعير (١) مما أدى إلى فصل جزر أبو موسى والطنبين عن الساحل العماني وقطع الصلات التي كانت تربط سكانها بذلك الساحل ولعل صعوبة الاتصالات البحرية هي التي دفعت بقواسم الشارقة إلى الاتفاق مع أقربائهم قواسم لنجة على إدارة تلك الجزر دون اخلال بتبعيتها لهم .

ومن ناحية أخرى فقد ترتب على اقتراب الخطوط الملاحية المانعة من الساحل العربي وابتعادها عن السواحل الشرقية من الخليج إلى إتاحة الفرصة لفارس للقضاء على الوجود العربي في تلك السواحل ولم يستطع عرب الساحل العماني نظرا لانهيار قوتهم البحرية من ناحية ولوجود الخطوط الملاحية الفاصلة من ناحية أخرى أن يبادروا بتقديم العون لهم .

أتاحت إذن الرقابة البريطانية على الملاحة العربية الفرصة لفارس لكي تفرض سيطرتها على القواسم في لنجة ولما كان هؤلاء يعتمدون في مصدر قوتهم على التجارة والملاحة فقداتجهت السلطات الفارسية إلى فرض نفوذها الاقتصادي على السواحل الشرقية للخليج ومن أجل ذلك اعتمد الشاه ناصر الدين ١٨٤٨-١٨٩٦على ألمانيا في بناء سفينتين حربيتين تجاريتين لاستخدامهما في مياه الخليج كانت أكبرهما السفينة برسوبوليس Persopolis التي وصلت في عام١٨٨٥إلى ميناء

---

(١) عن الخطوط المقيدة للملاحة بين السواحل الشرقية والغربية للخليج العربي انظر : عبد العزيز عبد الغني : بريطانيا والساحل العماني ، دراسة في العلاقات التعاهدية ، بغداد ١٩٧٨ ، ص ص ٢٦٤ - ٢٦٨ ، انظر أيضا مصطفى عقيل ، مرجع سبق ذكره ص ص ٤٤١ - ٤٤٢ وكذلك :
Kelly . OP. cit . , p. 359.

بوشهر واختصت بتنظيم الأوضاع الادارية والاقتصادية على موانى الساحل الجنوبى الشرقى بينما عملت السفينة الثانية سوزا Sousa فى رقابة الملاحة النهرية فى نهر كارون على رأس الخليج العربى (١) .

وقد اعتمدت السلطات الفارسية فى بوشهر على السفينة برسوبوليس فى مواصلة قضائها على الكيانات العربية خاصة إمارة لنجة وتوابعها غير أن العامل الهام الذى ساعد الحكومة المركزية فى طهران فى بسط سيطرتها على تلك الإمارة لم يكن يرتبط باستخدام القوة البحرية بقدر ما كان يرتبط إلى حد كبير بالمنازعات الأسرية التى نشبت داخل فرع القواسم فى لنجة خاصة بعد أن عمدت السلطات الفارسية فى الخليج إلى تعميق شقة الخلاف بين المتنافسين على الحكم حتى تتمكن من تحقيق أهدافها . فعلى أثر وفاة الشيخ خليفة أقوى شيوخ لنجة فى عام ١٨٧٤ خلفه ابنه على ولما كان صبيا صغيرا لم يبلغ سن الرشد فقد خضع لوصاية أحد أقربائه وهو الشيخ يوسف بن محمد الذى لم يلبث أن انفرد بالسلطة بعد اغتياله للشيخ على حين شب إلى رشده فى عام ١٨٨٧ وبدأت لنجة تتعرض منذ ذلك الحين لسلسة من المنافسات والاغتيالات الأسرية كان أبرزها فى عام ١٨٨٥ حين قفز إلى حكم لنجة الشيخ قضيب بن راشد بعد قتله للشيخ يوسف بن محمد . (٢)

تواكب عدم استقرار الحكم فى لنجة مع مرحلة هامة فى تاريخ فارس حين اتجهت إلى التخلص من الكيانات المستقلة والتحول من حكم الشيوخ العرب أو حتى الخانات الفرس إلى سيطرة الحكومة المركزية ومن ثم قضى هذا التحول الذى طرأ على السياسة الفارسية على تلك المحاولة التى بذلها الشيخ قضيب بن راشد.

(١) ويلسن ، مصدر سبق ذكره ص ١٨٦ .

(٢) مصطفى عقيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٤ - ٤٣٥ .

للانفصال عن السلطة المركزية عن طريق توثيق علاقاته بأقربائه شيوخ القواسم فى الساحل العمانى (١) هذا بالإضافة إلى أن الانجليز كانوا سببا فى إفشال محاولته حين أصدر المقيم البريطانى تحذيرا لأولئك الشيوخ بعدم التدخل فى الصراعات الدائرة بين قواسم لنجة والسلطات الفارسية فى الخليج (٢) ومن ثم كان من الطبيعى ألا يستقر الشيخ قضيب فى حكمه طويلا وخاصة بعد أن كلفت الحكومة المركزية فى طهران الدريابيكى حاجى أحمد خان بإدارة موانى الساحل الجنوبى الشرقى من الخليج وما كاد يصل إلى مركز عمله فى بوشهر فى سبتمبر ١٨٨٧ حتى أخذ يعمل على توحيد الموانى التى صارت تابعة لادارته ومن أجل ذلك أرسل حملة بحرية ألحقت الهزيمة بالشيخ قضيب حيث اقتيد أسيرا إلى طهران وبقى فيها سجينا حتى وفاته (٣)

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من الهزيمة التى أحاقت بالشيخ قضيب فإن السلطات الفارسية لم تستطع أن تتجاهل الأسرة القاسمية فى لنجة حيث بادر الدريابيكى بتنصيب أحد شيوخ القواسم حاكما عليها تحت التبعية الفارسية ولم تكد تنقضى أكثر من سنتين على ذلك الوضع حتى قام الشيخ محمد بن خليفة الشقيق الأصغر للشيخ على بمحاولة لطرد الحامية الفارسية من لنجة واستعادة القواسم لنفوذهم وعلى الرغم من أنه قد تمكن من اسقاط قلعة لنجة بالفعل وأجبر الحامية الفارسية على التسليم إلا أن السلطات الفارسية فى بوشهر لم تلبث أن استردت

(١) Government of India, Precis of the affairs of the Persian Coast and Islands 1854 - 1905 Calcutta, 1906

(٢) مصطفى عقيل، مرجع سبق ذكره ص ص ٤٣٧ - ٤٣٨ .

(٣) فالح حنظل، مرجع سبق ذكره، الجزء الثانى، ص ٦٧٩ .

أن استردت سيطرتها وكانت الهزيمة التى منى بها القواسم فى عام ١٨٨٩ سببا فى سقوط إمارتهم فى لنجة (١) .

ويمكننا أن نحدد بسقوط إمارة لنجة بداية لمشكلة الجزر ويرجع السبب فى ظهور تلك المشكلة إلى أن الحكومة المركزية فى طهران لم تكتف بفرض سيطرتها على إمارة لنجة وانما تجاوزت ذلك بإصدار تعليماتها إلى السلطات التابعة لها فى الخليج بفرض سيطرتها على الجزر العربية التى تواجه تلك الإمارة وهى جزيرة صيرى وأبو موسى وطنب الكبرى والصغرى وبنى فرارو وغيرها .وتنفيذاً لتلك التعليمات بادرت السلطات الفارسية بإرسال بعض القطع البحرية التى تمكنت بواسطتها من احتلال جزيرة صيرى ورفع العلم الفارسى عليها وكان ذلك تمهيدا للسيطرة على ما يجاورها من جزر غير أنها لم تلبث أن أوقفت عملياتها على أثر احتجاج الحكومة البريطانية بعد أن أثار حكام القواسم فى الشارقة ورأس الخيمة مسألة تبعية تلك الجزر لهم وحملوا الحكومة البريطانية مسئولية المحافظة على ممتلكاتهم بحكم التزاماتها بحمايتهم (٢) وبينما تقاعست السلطات البريطانية عن الاحتلال الفارسى لجزيرة صيرى إلا أن جزر أبو موسى والطنبين ظلت موضع نزاع بين بريطانيا باعتبارها ممثلة لمصالح رأس الخيمة والشارقة وبين الحكومة الإيرانية حتى الاحتلال الإيرانى لتلك الجزر فى نوفمبر من عام ١٩٧١ وتحوله منذ ذلك الحين إلى نزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة .

وقبل أن نستعرض المراحل المختلفة لذلك النزاع الذى استغرق أكثر من مائة عام تجدر الإشارة إلى أن الخلاف حول ملكية الجزر قد ظهر فى بداية الأمر بين حكام

(١) مصطفى عقيل ، مرجع سبق ذكره ص ٤٠ .

(٢) فالح حنظل : مرجع سبق ذكره ، الجزء الثانى ، ص ص ٦٧٩ - ٦٨١ .

القواسم فى لنجة وقواسم الساحل العمانى فى الشارقة ورأس الخيمة ولم يلبث أن تعقد بصورة أكبر حين طالبت إمارات عربية أخرى بملكية تلك الجزر بينما لم تكن الحكومة الفارسية حتى سقوط إمارة لنجة فى عام ١٨٨٩ طرفا فى ذلك النزاع وفيما يبدو أن الجزرفى تلك الفترة المبكرة لم تكن تثير اهتمام الحكومة الفارسية بل انها لم تكن تعرف شيئا عنها لعدم وضوح أهميتها الاقتصادية فضلا عن عدم توافر الاحتياجات الضرورية المعيشة وندرة مياه الشرب بها ومن ثم لم يكن يتردد عليها سوى جماعة من الصيادين أو الرعاة وانحصرت أهميتها فى لجوء بعض السفن إليها وقت الضرورة كما كانت ملجأ للعرب المقيمين على السواحل المجاورة لها عندما يتعرضون للضغوط من قبل السلطات الفارسية فى الخليج .

ولعل ما يؤكد أن الحكومة الفارسية لم تكن تبدى اهتماما بتلك الجزر عدم ورود شئ يذكر عنها فى المصادر الفارسية الخاصة بتاريخ الخليج ويركز على تلك الحقيقة أحد الباحثين العرب فى دراسته عن السياسة الإيرانية فى الخليج بعد رجوعه إلى العديد من المصادر الفارسية التى كتبت فى القرن التاسع عشر [1] وحتى فى المصادر الإيرانية الأكثر حداثة التى رجعنا إليها ومن بينها تاريخ الخليج السياسى "لصادق نشأت" و" مطالعاتى درباب بحرين وسواحل وجزاير خليج فارس " لعباس إقبال لا نجد إشارات واضحة عن تلك الجزر . غير أن الروايات المتناقلة والمكاتبات المحلية بين قواسم الشارقة والمقيمية البريطانية فى الخليج أو بينهم وبين القواسم فى لنجة تشير إلى تبعية تلك الجزر لقواسم الساحل العمانى كما يبدو ذلك واضحا فى رسالة بعث بها الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة ١٨٠٣ - ١٨٦٦ إلى

١ - مصطفى عقيل : السياسة الإيرانية فى الخليج على عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨- ١٨٩٦ ، الدوحة ، ١٩٨٧ ، ص ٤٤٤ .

الكولونيل لويس بلي Pelly المقيم البريطاني في الخليج في ديسمبر ١٨٦٤ بأن جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى هي من ممتلكات الشارقة بينما تخص جزيرة صيري فرع القواسم في لنجة (١) ومن المعروف أن إمارة رأس الخيمة كانت تابعة للشارقة آنذاك ولذلك لم تنص الرسالة على تبعية الطنبين لها .

ويمكننا استخلاصاً من المصادر البريطانية ومن المكاتبات المحلية أن نؤكد بأن إيران لم يسبق لها أن فرضت سيطرتها على تلك الجزر أو مارست أي نفوذ عليها كما أن الادعاءات الإيرانية التي تركز على تبعية الجزر لإمارة لنجة تبدو واهية لأن حكام القواسم في لنجة كانوا مستقلين تماما عن السلطات الفارسية وإن كنا نستثني مع ذلك بعض الفترات القصيرة التي أعلن فيها بعض الشيوخ المغتصبين للحكم تبعيتهم لفارس وأبدوا تبعية تلك الجزر للسلطات الفارسية ونعني بذلك الشيخ يوسف بن محمد السابق إشارتنا إليه والذي لم يستغرق حكمه في لنجة أكثر من سبع سنوات ومن الطبيعي أن يضعف قيمة الادعاء الإيراني إذا ما عرفنا أن الشيخ يوسف كان مغتصبا للحكم ومن ثم كان في حاجة إلى تدعيم مركزه أمام معارضيه بالاعتماد على التأييد الفارسي وبالإضافة إلى ذلك حاولت إيران تدعيم مطالبها على تلك الجزر بادعائها بأنها كانت تتلقى رسوما من القواسم في لنجة وحتى إذا افترضنا أن بعض شيوخ لنجة كانوا يدفعون رسوما للسلطات الفارسية فإنه من الصعب التدليل على أن هذه الرسوم كانت تنسحب على تلك الجزر وخاصة أن الحكومة الإيرانية قد عجزت عن إظهار الوثائق الخاصة بإيصالات تلك الرسوم (٢)

---

(١) محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ،الكويت ١٩٨١ ، ص ٣٢٥.

(٢) مصطفى عقيل : مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥٣ .

ومن ناحية أخرى فإن سقوط حكم القواسم فى لنجة فى عام ١٨٨٩ لا يعطى لإيران حق السيطرة على تلك الجزر بدعوى تبعيتها لإمارة لنجة إذ أن تلك التبعية مع افتراض حدوثها لا تنفى الصفة العربية عنها .

إذا كانت السلطات الفارسية قد توقفت عن مواصلة زحفها على جزر أبوموسى والطنبين بعد احتلالها لجزيرة صيرى فى عام ١٨٨٩ فلم يكد يمضى أقل من أربعة عشر عاما حتى عادت الحكومة الفارسية إلى إثارة تلك المشكلة فى السنوات الأولى من القرن الحالى ويرجع ذلك إلى ما ترتب على خضوع لنجة للسلطات الفارسية من هجرة تجارها الأثرياء إلى جزيرة أبو موسى خاصة حين أخذت تلك السلطات فى تطبيق القوانين الجمركية التى صدرت فى عام ١٩٠١ على الموانى التابعة لها . ولما كانت جزيرة أبو موسى قد نأت عن التبعية الفارسية فقد أدى ذلك إلى انتعاشها الاقتصادى وخاصة بعد أن اتخذتها كثير من شركات الملاحة الأجنبية بمثابة مركز توزيع لتجارتها بدلا من ميناء لنجة وليس من شك فى أن الازدهار الاقتصادى الذى حققته جزيرة أبو موسى كان من وراء تجدد مطالبة الحكومة الفارسية بها فضلا عن الجزر المجاورة لها . وخوفا من أن تقدم السلطات الفارسية على احتلالها طلب المقيم البريطانى فى الخليج من حاكم الشارقة فى إبريل ١٩٠٣ أن يبادر برفع علم ساحل الصلح البحرى على جزيرة أبو موسى والطنبين وقد ظل ذلك العلم مرفوعا لأكثر من عام حتى أصدر وزير الخارجية الفارسية خير الدولة تعليماته إلى السلطات الفارسية فى بوشهر بالتحرك إلى تلك الجزر وبادرت تلك السلطات بإرسال قوة مسلحة على ظهر سفينة العوائد " مظفرى " وتمكن المسيو دامبرين Damprain وهو من الخبراء البلجيكيين الذين استعانت بهم الحكومة

الفارسية لتنظيم جماركها مع بعض مساعديه من إنزال علم الشارقة ورفع العلم الفارسي بدلا منه [1].

وقد أثارت تلك الحادثة التي وقعت في مارس عام ١٩٠٤ ردود فعل شديدة لدى الدوائر البريطانية في حكومة الهند التي كانت تخشى في أن تكون البعثة الروسية في طهران من وراء تلك التحركات الفارسية خاصة وأن روسيا كانت من القوى الأوربية المناوئة للإنجليز وكانت تعمل على عدم تمكينهم من إنشاء قواعد لهم عند مدخل الخليج معتمدة في ذلك على توثق العلاقات بينها وبين الحكومة الفارسية وخاصة بعد أن تم عقد معاهدة سرية بين الدولتين في مارس١٩٠٣ وعلى الرغم من أن بنود تلك المعاهدة التي أفصح عنها فيما بعد كانت تستثني الأقاليم الجنوبية لفارس من أي نشاط روسي [2] إلا أن اللورد كيرزون Curzon نائب الملك في الهند كان يبدي تخوفا ملحوظا من خطورة المنافسة الروسية لبريطانيا في الخليج فضلا عن استيائه الشديد من عدم استقبال السلطات الفارسية له الاستقبال اللائق به كنائب للملك أثناء الزيارة التي قام بها إلى سواحل الخليج في نوفمبر ١٩٠٣ ولذلك طلب من وزارة الخارجية البريطانية الموافقة على أن تقوم حكومة الهند بإرسال بعض القطع البحرية ويرافقتها مندوب عن حاكم الشارقة لكي تزيل الأعلام الفارسية وإخلاء الجزر من أي وجود فارسي فيها ولكن وزارة الخارجية البريطانية التي كانت أكثر مرونة في علاقاتها الدولية من حكومة الهند قررت الاكتفاء بتوجيه احتجاج شديد اللهجة وترك المجال مفتوحا للحكومة الفارسية لكي تخفض أعلامها بنفسها ولعدم إراقة

(١) ج . ج . لوريمر : مصدر سبق ذكره . القسم التاريخي جـ ٢ ص ص ١١٣٢ - ١١٣٣ .

(٢) صادق نشأت : تاريخ الخليج السياسي . ترجمة أحمد كمال حلمي وتحقيق بدر الدين الخصوصي . الكويت ١٩٧٢ ، ص ٢٢٠.

ماء الوجه أنكرت وزارة الخارجية الفارسية ، خلافا للواقع ، في ردها على الاحتجاج البريطاني علمها بالحادث وأصدرت تعليماتها على الفور بانسحاب حامياتها العسكرية التى استقرت فى أبو موسى وطنب الكبرى وإزالة الأعلام الفارسية وإن كانت قد أكدت فى ردها على الاحتجاج البريطاني أحقيتها فى السيادة على تلك الجزر وطالبت بعدم رفع أعلام أى من الأطراف المتنازعة حتى الانتهاء من إيجاد حل لتلك المشكلة إلا أن الحكومة البريطانية تجاهلت تلك المطالب (١) وبادرت برفع علم عمان المتصالحة فى ١٤ يونيه ١٩٠٤، وظل ذلك العلم مرفوعا فوق جزيرتى طنب الكبرى والصغرى حتى وقع الاحتلال الإيرانى للجزيرتين فى نوفمبر ١٩٧١ بينما ظل علم الشارقة مرفوعاً على جزيرة أبو موسى ثم استبدل بعلم دولة الإمارات العربية المتحدة فى ٢ ديسمبر ١٩٧١ حتى أعلنت إيران مؤخرا انفرادها بالسيادة على تلك الجزيرة فى سبتمبر من عام ١٩٩٢ .

وليس من شك فى أن رفع الأعلام العربية على الجزر موضع النزاع وعدم توقف رفعها إلا لفترات قصيرة لم تتجاوز عدة أسابيع وعلى وجه التحديد من نهاية إبريل ١٩٠٣ إلى ١٤ يونيه ١٩٠٤ إنما يقدم فى حد ذاته دليلا قويا على ممارسة السيادة العربية على تلك الجزر وفضلا عن ذلك كان حكام الشارقة ورأس الخيمة يستوفون الرسوم من المشتغلين فى مهنة الصيد ومن غواصى اللؤلؤ ومن رعاة الإبل والماشية من جراء استخدامهم لتلك الجزر ومن البديهى أن فرض الرسوم يعد تأكيدا لأعمال السيادة التى ظل الحكام فى رأس الخيمة والشارقة يمارسونها دون انقطاع ، وإلى جانب فرض تلك الرسوم كان لحكام الشارقة ورأس الخيمة حق منح الامتيازات

١ - روز مارى زحلان : النزاع حول الجزر العربية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت إبريل ١٩٧٦ ص ٢٤ وما بعدها .

الخاصة باستغلال الموارد الطبيعية في تلك الجزر أو إصدار التراخيص بإقامة بعض المنشآت الحيوية بها وليس من شك في أن تمتعهم بتلك الحقوق يؤكد تبعية تلك الجزر لهم ويمكن الإشارة بصدد ذلك أنه في عام ١٩٠٦ منح حاكم الشارقة شركة الونكهاوس wonkhaus الألمانية امتيازا لاستغلال أكسيد الحديد في جزيرة أبو موسى وعلى الرغم من أن ذلك الامتياز قد ألغى في العام التالي فإن ذلك لم يكن بسبب اعتراض الحكومة الفارسية وإنما كان بسبب معارضة الحكومة البريطانية التي اعتبرت منح حاكم الشارقة لذلك الامتياز اخلالا بمعاهدة ١٨٩٢ التي كانت تلزمه بعدم منح أي امتياز في أراضيه إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية خاصة وأن التنافس الألماني البريطاني كان قائما على أشده في منطقة الخليج ومن ثم اضطر حاكم الشارقة إلى الغائه في أكتوبر ١٩٠٧ وذلك بعد أن أدخلت السلطات البريطانية في روعه بأنه إذا تم اكتشاف الأكسيد وأصبحت الجزيرة تتمتع بأهمية اقتصادية فإن ذلك سيثير الأطماع الفارسية فيها . ومع ذلك فإن صلاحية حاكم الشارقة في منح أو الغاء الامتياز إنما تؤكد تبعية الجزيرة له .

وكان لحاكم الشارقة صلاحيات أيضا في جزيرتي طنب الكبرى والصغرى بحكم تبعية إمارة رأس الخيمة للشارقة [1] وظهر ذلك وضحا في عام ١٩١٢حين استطاع المقيم البريطاني في الخليج برسي كوكسCox أن يحصل من الشيخ صقر بن خالد القاسمي على ترخيص بإقامة فنار لإرشاد السفن عند مدخل الخليج وبهذه المناسبة تم تبادل المراسلات بين الجانبين وفيهاأكد المقيم البريطاني لحاكم الشارقة على أهمية اقامة فنار في الجزيرة التابعة له وهي طنب الكبرى لإرشاد السفن نظرا للموقع الذي تتمتع به الجزيرة عند مدخل الخليج وفي الرد الذي تلقاه المقيم البريطاني من حاكم الشارقة في ٢٢أكتوبر١٩١٢ أكد الأخير موافقته على منح الترخيص مع التشديد

---

(١) تم انفصال رأس الخيمة عن إمارة الشارقة في عام ١٩٢١ .

على ملكيته للجزيرة وبشرط أن يبقى علمه مرفوعا عليها وقد أجابه المقيم البريطاني بأنه من المرغوب فيه دائما أن يستمر علمه قائما كما أن إنشاء فنار في الجزيرة يؤكد ملكيته لها وأن حقوقه لن تضار بإنشاء ذلك الفنار.[1] وليس من شك في أن اتصال برسى كوكس المباشر بحاكم الشارقة ودون رجوعه إلى السلطات الفارسية في الخليج إنما يؤكد ملكية الشارقة لتلك الجزيرة وفضلا عن ذلك فإنه حين أثارت الحكومة الفارسية اعتراضها على حصول السلطات البريطانية في الخليج على ذلك الترخيص أجاب الوزير البريطاني المفوض في طهران بناء على المشاورات التي تمت بينه وبين السير برسى كوكس بأن ملكية الجزيرة لحاكم الشارقة ليست موضع شك وأنه من الأفضل ألا تثير الحكومة الفارسية تلك المشكلة من جديد لأن اثارتها قد تؤدي إلى إثارة مشكلة جزيرة صيرى التي سبق واحتلتها السلطات الفارسية وتغاضت السلطات البريطانية عن ذلك الاحتلال في عام ١٨٨٩. وعلى الرغم من توقف الادعاءات الفارسية لعدة سنوات إلا أن السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى شهدت تجدد تلك الادعاءات فقد ترتب على انفصال رأس الخيمة عن الشارقة واعتراف الحكومة البريطانية بتبعية الطنبين لها مع التأكيد على تبعية جزيرة أبو موسى للشارقة أن احتجت الحكومة الفارسية على استقرار وضعية الجزر على ذلك النحو وأخذت في إثارة العديد من الأزمات ففي عام ١٩٢٣ أوعزت لسلطاتها في بوشهر بإرسال بعض القطع البحرية إلى جزيرة أبو موسى بهدف تفقد مناطق الأكسيد الأحمر بها حيث كانت الحكومة الفارسية تعمل على أن يمتد نطاق الامتياز الذي منحته لاحدى الشركات العاملة في أراضيها إلى جزيرة أبو موسى وعلى أثر ذلك بادر السير برسى لورين Loraine الوزير البريطاني المفوض في طهران

Percy cox to sheikh Saggar Bin Khahid and from chief of Shargah (1) to Percy Cox no 8 - 9 - 10 , October 1912 in treaties and engagements in force between the British Government and the Trucial Chiefs of Arab Coast,Calcutta,1913- see also Aitchison .C.U. op . cit.. vol.XI.P. 258 ff.

بالكتابة إلى حكومته لابلاغها بحقيقة الوضع وردت وزارة الخارجية البريطانية بإصدار تعليماتها إلى ممثلها فى طهران بأن يلفت نظر الحكومة الفارسية إلى ما حدث فى عام ١٩٠٤ حين امتثلت السلطات الفارسية للإرادة البريطانية وبادرت بإزالة الأعلام الفارسية من الجزر ومن ثم فإن تجديد الادعاءات الإيرانية سوف يدفع بالحكومة البريطانية إلى اتخاذ اجراءات أكثر تشدداً .

وعقب انتهاء تلك الأزمة ظل الموقف متسما بالهدوء النسبى حتى يوليو من عام ١٩٢٨ حين أقدمت السلطات الإيرانية فى الخليج بالتعرض لاحدى السفن الشراعية التابعة لامارة دبى كانت فى طريقها من طنب الكبرى إلى خصب حيث اقتيدت إلى ميناء لنجة وصودرت حمولتها من المواد التموينية رتم اعتقال ركابها بعد أن اتهمتهم السلطات الإيرانية بالاشتغال فى عمليات التهريب وقد أدى هذا الحادث إلى إثارة حكام الساحل العمانى وكاد الموقف يتطور إلى حدوث مواجهة بين السلطات البريطانية والسلطات الإيرانية فى الخليج(١). غير أن وزارة الخارجية البريطانية اكتفت بطلب اعتذار من الحكومة الإيرانية عن تسببها فى وقوع ذلك الحادث كما طلبت تعويضا عن الأضرار التى لحقت بالسفينة وركابها وأكدت فى مذكرة بعثت بها إلى الحكومة الإيرانية بأنها لن تتحمل من الآن فصاعداً أية ادعاءات جديدة على أبوموسى والطنبين.(٢) بينما ردت الحكومة الإيرانية على المذكرة البريطانية بتأكيد حقوقها على تلك الجزر وأبدت دهشتها فى عدم اعتراف السلطات البريطانية

---

(١) F . O . 371 / 13010 incident arising out of seizure of Dhow at Dubai by persian officials , July , 1928

(٢) F . O . 371 / 13721 Status of Islands of Tamb , Abu Musa and Sirri , Documents Showing rights of Trucial Coast Arabs , 1929

بصلاحيتها فى ممارسة الاجراءات اللازمة على سفن تشتغل بتجارة التهريب [١].

وذهبت إلى أبعد من ذلك فى إدعائها بحقوق السيادة على جميع الساحل العربى من الخليج بدءاً من إمارة الكويت شمالا إلى سلطنة مسقط وعمان جنوبا مؤكدة أن جميع سكان ذلك الساحل رعايا تابعين لها وأنها بصدد إصدار جوازات سفر إيرانية لهم[٢].وكان من الطبيعى أن تتصدى الحكومة البريطانية لتلك الادعاءات بالتركيز على معاهدات الحماية التى عقدتها مع حكام الامارات العربية والتى من شأنها عدم اعترافها بوجود ثمة علاقات بين إيران أو غيرها من الدول وبين أولئك الحكام [٣].

ومما هو جدير بالذكر أن الادعاءات الإيرانية على الخليج بدأت تأخذ طابعاً قوميا فى أعقاب سقوط الأسرة القاجارية وقيام الأسرة البهلوية بزعامة رضا شاه بهلوى ومن ثم تميزت سنوات حكمه ١٩٢٥ - ١٩٤١ بالمنازعات المستمرة التى قامت بينه وبين الحكومة البريطانية وخاصة حين أخذ يوجه ضرباته المتتالية ضد الامتيازات الأجنبية فى إيران ولم يلبث أن طلب من الحكومة البريطانية أن تبادر بسحب قواعدها العسكرية التى أقامتها فى باسيدو وهنجام متعللا بحاجة إيران إلى تلك المواقع لرسو سفن أسطولها الجديد ، ولما كانت الدوائر البريطانية فى الخليج لا يزال يحدوها الأمل فى استمرارية الابقاء على قواعدها البحرية فى السواحل الإيرانية فقد اقترحت الحكومة البريطانية على الحكومة الإيرانية الدخول فى مباحثات لتسوية الخلافات القائمة بينهما وقد استغرقت تلك المباحثات ما يقرب من ستة أعوام وعلى

---

(١) India office.Confidential B.297 , 1928

(٢) I . O . B . 403 The Trucial chiefs 1908 - 1928

(٣) جمال زكريا قاسم : الخليج العربى دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ / ١٩٤٥ القاهرة ١٩٧٣ . ص ٣٠٧

وجه التحديد بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٤ نوقشت فى خلالهما بنوداً لمشروع معاهدة بريطانية إيرانية لم يقدر لها أن تخرج إلى حيز التنفيذ .

ولا يهمنا من تلك المباحثات سوى مايتعلق منها بجزرأبوموسى والطنبين إذا كانت المشكلات المتعلقة بتلك الجزر واصرار الحكومة البريطانية على أن تعترف الحكومة الإيرانية بالمعاهدات التى عقدتها مع الحكام العرب فى الخليج من أهم العقبات الرئيسية التى اعترضت سير تلك المباحثات وأدت إلى توقفها فى نهاية الأمر (١).

ويتضح من العروض التى قدمتها إيران خلال مفاوضتها مع بريطانيا ضعف الأسانيد التى كانت تعتمد عليها فيما يتعلق بادعاءاتها على تلك الجزر . وعلى الرغم من أن المفاوض البريطانى كان يحاول فى كثير من الأحيان ترضية إيران على أمل أن تظل بريطانيا محتفظة بقواعدها البحرية على بعض الجزر والسواحل الإيرانية إلا أن الحكومة البريطانية لم تستطع التسليم بالادعاءات الإيرانية على جزر أبو موسى والطنبين ولعل ذلك مما دفع بالمفاوضين الإيرانيين إلى تقديم عروض تقضى بشراء الحكومة الإيرانية لجزيرة طنب مقابل موافقتها على تأجير قاعدة هنجام للبحرية البريطانية غير أن الحكومة البريطانية كانت عاجزة عن إتمام الصفقة خاصة وأن حاكم رأس الخيمة التى كانت تتبعه تلك الجزيرة كان من أكثر الحكام العرب فى الخليج شدة وعناداً حيث أعلن رفضه القاطع بيع جزيرته مهما كان الثمن الذى سوف تقدمه له إيران (٢) .

Memorandum of Certain Aspects of the Situation in the Persian (1) Gulf between His Majesty's Government in the United Kingdom and the Persian Government , 1931 See also Memorandum of Persian claim to Tamb and Abu Musa , 1934 F . O . 371 /18901.

Question of persian Purchasing Tamb From Sheikh of Sharjah 1929. (2)

ولعل مما يشير الانتباه أن الحكومة الإيرانية كانت تركز في ذلك الوقت على جزيرة طنب الكبرى أكثر من تركيزها على جزيرة أبو موسى ويرجع ذلك إلى أن الجزيرة الأولى أقرب إلى سواحلها هذا بالإضافة إلى أن السلطات الجمركية الإيرانية كانت تعتبر تلك الجزيرة المركز الرئيسي لعمليات تهريب المئون والأسلحة وما قد تؤدي إليه تلك العمليات من إضرار باقتصاد إيران أو إخلال بأمنها القومي وكان اهتمام الحكومة الإيرانية بجزيرة طنب دافعا لكي توالي تقديم عروض أخرى ومن بين تلك العروض التنازل عن إدعاءاتها في جزيرة أبو موسى مقابل اعتراف الحكومة البريطانية بملكيتها لجزيرة طنب ولم يجد هذا العرض بدوره تجاوبا من بريطانيا التي أوضحت عدم قدرتها على التنازل عن أراضي مملوكة لحكام مشمولين بحمايتها ضد رغباتهم. ثم كان هناك عرض آخر قدمه المفاوضون الإيرانيون ويقضي بتأجير الحكومة الإيرانية جزيرة طنب الكبرى لمدة خمسين عاما وقد بذل المفاوضون الإيرانيون جهداً كبيرا لحث المفوضين البريطانيين للموافقة على ذلك العرض خاصة وأن ذلك سيدفع بالحكومة الإيرانية إلى الموافقة على تأجير جزيرة هنجام لبريطانيا لاستمرار اتخاذها قاعدة للأسطول البريطاني في الخليج كما أن حصول الحكومة الإيرانية على عقد إيجار جزيرة طنب قد يكون فيه تعويضا وارضاءا للرأي العام الإيراني عندما يعرض مشروع المعاهدة البريطانية الإيرانية على المجلس النيابي للموافقة عليه رغم ما أشارت إليه بعض بنود تلك المعاهدة من تخلي إيران عن إدعاءاتها الإقليمية في كل من البحرين وجزيرة أبو موسى [1].

واستجابة لذلك العرض الأخير طلبت الحكومة البريطانية من مقيمها السياسي

---

١ - محمد مرسي عبد الله ، مرجع سبق ذكره ص ٣٦٢ .

فى الخليج مناقشة الأمر مع حاكم رأس الخيمة وتحت المساعى البريطانية أبدى الأخير موافقته على تأجير جزيرته فى مايو ١٩٣١ بعد أن وضع شروطا صعبة لم تكن قابلة للتنفيذ إذا أصر على احتفاظه بحقوق السيادة على الجزيرة وأن يبقى ممثله فيها ويستمر رفع العلم الخاص به وألا يتدخل أحد فى شئون رعاياه وأن يتمتع باعفاءات جمركية كما اشترط أيضا أن تقوم الحكومة الإيرانية بدفع الإيجار السنوى مقدما وأن تضمن الحكومة البريطانية تنفيذ تلك الشروط [١]، وفيما يبدو أن الحكومة البريطانية رأت أنه لا جدوى من تبليغ تلك الشروط إلى الحكومة الإيرانية خاصة بعد أن أخذت العلاقات البريطانية الإيرانية طريقها إلى التوتر وبعد أن استقر رأى حكومة الهند البريطانية على التحول بقاعدتها البحرية من هنجام إلى البحرين [٢].

ومع ذلك فقد تكررت المحاولات الإيرانية للاتصال مباشرة بحاكم رأس الخيمة متخطية بذلك السلطات البريطانية غير أن تلك المحاولات لم تحقق نجاحا يذكر ازاء الموقف المتصلب للشيخ تجاه العروض الإيرانية التى وجد فيها مساسا بسيادته الاقليمية [٣].

وعلى أثر توقف المفاوضات البريطانية الإيرانية فى عام ١٩٣٤ وضع تشدد الحكومة البريطانية ازاء المحاولات التى كانت تبذلها إيران للوصول إلى منطقة النفوذ البريطانى فى الخليج والتى وضحت فى الزيارات المتكررة التى كانت تقوم بها بعض القطع البحرية الإيرانية إلى الجزر الثلاث واستمرار جهودها الرامية لإيجاد

(١) F. O. 371 / 15278 Islands of Tamb - Posistion in regard to Anglo - Persian Treaty Negotiations. Proposed Lease of Tamb to Persian Government, May, 1931.

(٢) Fenelon. G. B., op. cit. P., 15.

(٣) F. O. 371 / 16852 Alleged Persian attempt to obtain lease of Tamb.

اتصالات مباشرة مع حاكم رأس الخيمة مستغلة الضائقة المالية الناجمة عن كساد مواسم الغوص على اللؤلؤ خلال حقبة الثلاثينيات وإن كان من الملاحظ فى نفس الوقت أن الحكومة البريطانية لم تعد تبدى اهتماماً بالادعاءات الإيرانية سواء على الجزر أو غيرها من مناطق الخليج الأخرى ولعلها قد أدركت ضعف تلك الادعاءات وحتى إذا ما اتجهت الحكومة الإيرانية لاثارتها لدى عصبة الأمم فإنها ستواجه بردود فعل معاكسة وقد يصل الأمر إلى تدعيم الوجود البريطانى فى الخليج باعتباره ضروريا لحماية " الشعوب الصغيرة " .

ومع أن جزيرة طنب الكبرى كانت موضع اهتمام الحكومة الإيرانية فقد أخذت جزيرة أبو موسى تجذب الانتباه إليها منذ عام ١٩٣٤ حين منح حاكم الشارقة ترخيصا للكوماندور بايلدون R . Bayldon لفحص الأكسيد الأحمر فى الجزيرة لحساب شركة الوادى الذهبى وحين قام بعض مهندسى الشركة بزيارة الجزيرة وجاءت نتائج الفحص مشجعة بادرت الشركة بالحصول على امتياز للاستغلال فى نوفمبر ١٩٣٤ وليس من شك فى أن حاكم الشارقة وجد فى منحه لذلك الامتياز علاجاً للأزمة المالية الحادة التى كان يعانى منها [1] ، وعلى أثر ذلك قدمت الحكومة الإيرانية احتجاجاً ضد منح حاكم الشارقة لذلك الامتياز واعتبرته لاغيا وكأنه لم يكن Null & Void [2] .

ولعل مما يسترعى الانتباه أن المواقف المتشددة لبريطانيا ضد الإدعاءات الإيرانية لم تكن تهدف بها إلى حماية الحقوق المشروعة للحكام العرب وإنما كانت ترتبط إلى حد

---

(١) Fenelon . G . B . . op . cit . P., 15.

(٢) F . O . 371 / 18911 - Bahrein Intelligence Report No 3 . 1935

انظر أيضا : لؤى بحرى : الأطماع الإيرانية فى جزيرة أبو موسى ، بغداد ١٩٧٢ .

كبير بتوتر العلاقات بينها وبين إيران خاصة في خلال السنوات الأخيرة من عهد رضا شاه بهلوي ولعل ما يؤكد ذلك أنه بعد تنحيته عن الحكم في عام ١٩٤١ وتولية ابنه محمد رضا بهلوي فترت المواجهة البريطانية لإيران وخاصة بعد أن أصبح الشاه الجديد حليفا لها في الحرب العالمية الثانية ومن ناحية أخرى أدت ظروف الحرب إلى توقف الادعاءات الإيرانية على جزر الخليج حتى عادت إيران تجدد مطالبها على تلك الجزر في عام ١٩٤٨. وقد حاولت إيران أن تستغل انضمامها إلى حلف بغداد في عام ١٩٥٥ وللحلف المركزي في عام ١٩٥٩ لكي تحصل على تنازلات من بريطانيا عن تلك الجزر بيد أنها فشلت في تحقيق أهدافها ولا يعزى ذلك إلى الموقف البريطاني الذي لم يعد متشدداً مع إيران كما كان عليه الحال من قبل وإنما يرجع إلى مواجهة إيران بالمد العربي الذي أخذ تياره ينساب إلى إمارات الخليج العربي عقب الحرب العالمية الثانية وازداد انسيابا نتيجة الأحداث المتتالية التي شهدها العالم العربي بدءاً من الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٤٨ونشوب ثورة يوليه ١٩٥٢ والعدوان الثلاثي على مصر في عام١٩٥٦ وقيام الجمهورية العربية المتحدة ونشوب ثورة تموز في العراق في عام ١٩٥٨[1]. ومن ثم أخذت إيران تتصدى لتلك الاتجاهات القومية باعتمادها على بريطانيا وعلى غطاء دولي يضمن لها التحرك في منطقة الخليج فبالاضافة إلى تكثيف إدعاءاتها الاقليمية على البحرين أقدمت على احتلال جزيرة أبوموسى خلال المناورات المشتركة التي أجرتها البحرية الإيرانية مع الأسطول الأمريكي في مارس١٩٦٤في نطاق عضوية إيران للحلف المركزي غير أنها سارعت بالجلاء عن الجزيرة بعد عشرين يوما من انزال

---

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥-١٩٧١ القاهرة ١٩٧٤ ص٢٣ .

(٢) سيد نوفل : الأوضاع السياسية لامارات الخليج العربي "الكتاب الثاني - إمارات الساحل العماني. ط ٢ . القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٩٤ .

قواتها إثر الاحتجاجات العربية العنيفة واضطر وزير الخارجية الايرانية إلى التصريح بأن الانزال الايرانى كان مناورة عسكرية طارئة وبادرت السلطات البريطانية فى الخليج بإرسال سفينة حربية عليها بعض الجنود ومندوبين من حاكم الشارقة لانتزاع العلامات البحرية التى كان من شأنها إدخال جزيرة أبو موسى فى المياه الاقليمية الايرانية .

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت ملتزمة بالمحافظة على حقوق السيادة الاقليمية للحكام العرب المشمولين بحمايتها فى منطقة الخليج إلا أنه كان واضحا التغيير الذى بدأ يظهر فى السياسة البريطانية من حيث التنسيق مع إيران بهدف مواجهة التحديات التى كانت تتعرض لها المصالح الغربية فى منطقة الخليج ومن ثم أصبح ذلك التنسيق يمثل حجر الزاوية لأمن الخليج وضمان الملاحة الدولية فى مضيق هرمز . وقد وضع التنسيق البريطانى الإيرانى خلال فترة الانتقال التى حددتها الحكومة البريطانية منذ اعلان سياستها الخاصة بالانسحاب فى يناير ١٩٦٨ حتى تصفية وجودها العسكرى قبل نهاية عام ١٩٧١ وفى خلال تلك السنوات الثلاث قامت الحكومة البريطانية بمساعى مكثفة لضمان استقرار الأمن وتسوية بعض المطالب الاقليمية [1] فى الوقت الذى لعبت فيه السياسة الأمريكية دورا كبيرا فى استغلال نزعة الشاه التوسعية واعداده ليقوم بدور الشرطى أو الوكيل الذى يحافظ على المصالح الغربية وفى مقدمتها النفط وظهر ذلك واضحا فى زيادة حجم التسليح الإيرانى والوقوف إلى جانبه فى فرض هيمنته السياسية على الخليج .

---

(١) Hussain Sirriyeh , Security and Stability in the Gulf , Background to United States Policy , Center For Contemporary Arab Studies Georgetown University , London 1984 , pp 44 - 46

ولعل ذلك مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تأييد استيلائه على جزر الخليج الثلاث [1] خاصة بعد أن أخذ يركز على الأهمية الاستراتيجية لتلك الجزرميديا قلقه من احتمال سيطرة عناصر يسارية عليها على أثر تصاعد الثورة في إقليم ظفار وتحول جبهة تحرير عمان إلى جبهة يسارية أعلنت الاطاحة بالمصالح الغربية والأنظمة السياسية الحاكمة وطالبت بتحرير عمان والخليج العربي بكامله .

وبينما أعلن الشاه تخلي إيران عن إدعاءاتها التقليدية في البحرين إلا أنه طالب العرب أن يتخلوا في المقابل عن تشددهم بالنسبة لجزر الخليج الثلاث وأكد في العديد من التصريحات التي أدلى بها بأن تلك الجزر تابعة لإيران ولا يسع إيران سوى استردادها سلميا أو باستخدام القوة إذا ما لزم الأمر. [2] وإلى جانب تصريحات الشاه صدرت تصريحات أخرى من رئيس حكومته أمير عباس هويدا أكد فيها حاجة إيرن لتلك الجزر لحماية مصالحها وثرواتها وأنها ستدافع عن مجراها المائي بكل ما لديها من قوة بحرية وبرية وجوية [3]

ومما يسترعي الانتباه أن التصريحات الإيرانية التي كان يدلي بها الشاه أو المسئولون في حكومته كانت تختلف في لهجتها بين أساليب التهديد أو الترغيب كتقديم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية لامارتي الشارقة ورأس الخيمة لقاء تنازلهما عن تلك الجزر ،غير أنه مع اقتراب انتهاء الوجود العسكري البريطاني من الخليج بدأت تتصاعد حدة الادعاءات الإيرانية ففي مايو ١٩٧٠ هددت الحكومة الإيرانية باستخدام القوة ضد شركة أوكسيدنتال Occidemat البريطانية التي تقوم

(١) عبد الله الأشعل :الاطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي،الرياض ١٩٨٣،ص٦٩
(٢) جابر الراوي : المرجع السابق ص ٤٢٩ .
(٣) نفسه ، ص ٤٢٩ وما بعدها .

باستغلال النفط في إمارة الشارقة إذا لم توقف عملياتها التنقيبية في جزيرة أبو موسى مما اضطر الحكومة البريطانية إلى إصدار تعليماتها إلى تلك الشركة بوقف عملياتها في الجزيرة . وفي أكتوبر من نفس العام أكدت الحكومة الإيرانية معارضتها التامة لقيام اتحاد بين الامارات العربية ما لم يتم التوصل إلى حل لمشكلة الجزر وبصدد ذلك صرح أردشيرزاهدي وزير الخارجية الإيرانية بأن بلاده لن تعترف بالاتحاد بل وستقاومه [1] .

وعلى أثر تسليم إيران باستقلال البحرين في أغسطس عام ١٩٧١ أخذ الشاه يعمل على تثبيت صورته في المنطقة بتكثيف مطالبته بالجزر الثلاث وأشار إلى أنه إذا كانت المحاولات السابقة التي بذلها والده من أجل استرداد تلك الجزر قد أحبطتها بريطانيا فإن الأمور قد تغيرت الآن إذ أصبح لديه أسطولا من السفن والطائرات التي يمكنه بواسطتها أن يتحدى بريطانيا ويعيد الجزر إلى السيادة الإيرانية . [2] ويظهر من ذلك التصريح محاولة الشاه أن يعطي انطباعاً بأنه يعمل على استرجاع سيادة سابقة لإيران على تلك الجزر حال الانجليز دون ممارستها لها ومثل ذلك الادعاء لا يستند على أي أساس من الصحة التاريخية ويؤكد ذلك ما صرح به السير ويليام لوس Luce الذي كان يشغل من قبل منصب المقيم البريطاني في الخليج ، ثم عهدت إليه حكومة المحافظين القيام بزيارات استطلاعية إلى دول وإمارات الخليج قبيل تنفيذ سياسة الانسحاب من أن الحكومة البريطانية لم تستول على تلك الجزر من إيران وتسلمها للحكام العرب وقت دخولها منطقة الخليج إذ أن

---

(١) جابر الراوي : مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٩ أنظر أيضا محمد مرسي عبد الله ، مرجع سابق ص ٣٨٢ .

(٢) محمد عزيز شكري: مسألة الجزر في الخليج العربي وموقف القانون الدولي ، دمشق ١٩٧٢، ص ص ٤٢٩ - ٤٣٠.

الجزر عربية طبقا لوثائق الخارجية البريطانية وحكومة الهند وتقارير المقيمية البريطانية فى الخليج [1] .

وليس من شك فى أنه كان بوسع الحكومة البريطانية لولا تساهلها مع إيران أن تحتفظ بوضعيه تلك الجزر لأصحابها الأصليين ولعل ما تجدر الإشارة إليه فى هذا المقام أن حاكم الشارقة بادر على أثر التهديدات الإيرانية بتكليف أحد الخبراء القانونيين باعداد تقرير مدعم بالأسانيد التاريخية والقانونية حول جزيرة أبو موسى وقد ثبت من هذا التقرير الذى أرسل حاكم الشارقة نسخا منه إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية وإلى المسئولين فى الدول العربية فى يوليو من عام ١٩٧١ أن جزيرة أبوموسى كانت منذ أقدم تاريخ سجل فى الوثائق البريطانية ملكا للشارقة وأكد الخبير القانونى أن قضية امتلاك الشارقة للجزيرة ستكون غير قابلة للنقاش إذا ما قدمت للتحكيم الدولى وأنه بغض النظر عن إثبات الملكية ،فإن التهديد الإيرانى باستخدام القوة العسكرية للسيطرة على جزر الخليج هو انتهاك صريح لميثاق الأمم المتحدة الذى يحظر تغيير حالات إقليمية مثبتة بواسطة القوة أو التهديد باستخدامها [2] .

وفيما يبدو أن بريطانيا التى ظلت تدافع عن حقوق الشارقة ورأس الخيمة فى تبعية تلك الجزرلهما طوال فترة وجودها فى منطقة الخليج قد أدركت أن انسحابها من الخليج سيؤدى حتما إلى احتلال إيران لتلك الجزر ويظهر ذلك فيما رددته الصحف

(١) جابر الراوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٦ - ٤٣٧ .

(٢) انظر بصدد ذلك تقرير كرارد تشاس فى ٢٣ يوليو ١٩٧١ إلى المستر نورث كات أملى مستشار حاكم الشارقة حول ملكية الشارقة لجزيرة أبو موسى ، نجيب رياض الريس : صراع الواحات والنفط - هموم الخليج العربى ١٩٦٨ - ١٩٧١ ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٢٧٣ - ٢٧٥ .

البريطانية من أنه من الأفضل أن تقوم بريطانيا بتسليم تلك الجزر لإيران قبل أن تنهى وجودها العسكرى وبذلك يمكن حصر مشكلة الجزر بينها وبين إيران لأن الاحتلال الإيرانى للجزر بعد انسحابها سيؤدى إلى إثارة المشكلات بين العرب وإيران وما سيترتب على ذلك من إشاعة حالة من التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة (١)

وانطلاقا من تلك المفاهيم حاولت الحكومة البريطانية التوصل إلى حلول سلمية لتلك المشكلة وظهر ذلك واضحا فى الدور الذى قام به السير وليام لوس والذى تميز بالوساطة وليس بالدفاع عن السيادة الإقليمية للشارقة ورأس الخيمة . وعلى الرغم من أن المبعوث البريطانى ومعاونوه كانوا يكنون اعجابا لموقف الشاه تجاه البحرين ويرون أنه ينبغى أن يأخذ العرب موقفا معتدلا فى مسأله الجزر والوصول إلى حلول سلمية مع إيران فإن الدول العربية فى الخليج خاصة السعودية والكويت كانت تنظر إلى قضية استقلال البحرين على أنها حق مقرر وليست صفقة تجاريه وأنه لا توجد ثمة رابطة بين المسألتين .

وعلى أى الأحوال فقد تميزت الأسابيع القليلة التى سبقت الاحتلال الإيرانى للجزر بمباحثات مكثفة بين إيران وكل من حاكم الشارقة ورأس الخيمة بوساطة وليام لوس وفى خلال تلك المباحثات أصر الحاكمان على إصدار بيان تؤكد فيه الحكومة الإيرانية احترامها لسيادتهما على الجزر الثلاث مما أدى إلى انهيار تلك المباحثات ومع ذلك فقد كان للمساعى البريطانية أثرها فيما يتعلق بما صار إليه الوضع بالنسبة لجزيرة أبو موسى فعلى حين رفض حاكم رأس الخيمة أية حلول تمس سيادته

---

(1) A . G . Duke.The Union of The Arab Amirates, Middle East Journal, Summer , 1972 . P. 27

الاقليمية على الطنبين أبدى حاكم الشارقة استعداده للتوصل إلى حل سلمى حرصا على إقامة علاقات طيبة مع إيران ، [1] واقترح بصدد ذلك إحالة موضوع النزاع إلى التحكيم الدولى أو هيئة الأمم المتحدة غير أنه لم يجد استجابة من الحكومة الإيرانية وحينما أدرك أن الدول العربية ليست على استعداد لمواجهة إيران عسكريا أو حتى دبلوماسيا لأن قضية الأراضى العربية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلى كانت هى القضية الملحة آنذاك فقد قبل الاتفاق مع إيران فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى خاصة بعد أن كثفت إيران تصريحاتها باستخدام القوة العسكرية . وفى ١٨ نوفمبر ١٩٧١ وجه خطابا إلى وزير الخارجية البريطانية أكد فيه قبوله للترتيبات المبينة فى مذكرة التفاهم التى تم الاتفاق عليها مع الجانب الإيرانى وجاء الرد الإيرانى فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ بقبول الترتيبات المتفق عليها والخاصة بجزيرة أبو موسى [2] والتى وقع عليها كل من الشيخ خالد حاكم الشارقة وعباس على حلقبرى وزير الخارجية الإيرانية والسير دوجلاس هيوم وزير الخارجية البريطانية .

وتشتمل مذكرة التفاهم على مقدمة وستة بنود تم الاتفاق عليها بضمان الحكومة البريطانية وفيها أكدت إيران والشارقة بأنهما لن يتخليا عن المطالبة بأبو موسى ولن تعترف أى منهما بمطالب الأخرى وقد نصت الترتيبات المتفق عليها على وصول قوات إيرانية واحتلال مناطق ضمن الحدود المبينة فى خريطة أرفقت بالمذكرة ، وعلى أن يكون لإيران صلاحيات كاملة فى المناطق المحتلة بقواتها كما نصت الترتيبات من ناحية ثانية على أن تمارس الشارقة صلاحياتها الكاملة على بقية أنحاء الجزيرة وعلى أن يتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد فى المياه الاقليمية

(١) جابر الراوى : مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٣ .

(٢) محمد عزيز شكرى : مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦ .

للجزيرة والتي حددت باثنتي عشر ميلا بحريا [١] .

وعلى أثر موافقة الشارقة على تلك الترتيبات وجه الشيخ خالد بن محمد أمير الشارقة بيانا إلى مواطنيه من إذاعة صوت الساحل أعلن فيه تسوية الأوضاع مع إيران فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى كما صدر بيان من ديوان الحاكم في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ حرص على التأكيد بأن الترتيبات التي تم الاتفاق عليها لن تمس نظرة الشارقة في سيادتها على الجزيرة إذ سيبقى علمها مرفوعاً على مركز الشرطة وعلى الدوائر الحكومية كما سيظل المواطنون المقيمون في الجزيرة تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة وتستمر شركة بيوتزجاز أند أويل بالكشف والتنقيب عن النفط والمصادر الطبيعية في الجزيرة ومياهها الإقليمية وأنه سيجري تقسيم دخل تلك المصادر مناصفة بين الشارقة وإيران . وتضمن البيان النص على توقيع اتفاقية للمساعدات المالية سوف تحصل الشارقة بمقتضاها على مبلغ مليون ونصف مليون من الجنيهات الاسترلينية سنويا ولمدة تسع سنوات على التوالي في صورة إعانة يجري اتفاقها في مصالحها العامة على أن تتوقف إيران عن دفع تلك الأعانة السنوية حين يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين من الجنيهات وعند ذلك يتم تقسيم الدخل بالتساوي بين الجانبين [٢] .

وعلى الرغم من العبارات الهادئة التي وردت في ذلك البيان إلا أنه كان من الواضح أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه قد أبرم تحت التهديد الإيراني باستخدام القوة العسكرية ومن ثم يمكن القول أن الشارقة قد أجبرت على قبول ذلك الاتفاق

١ - انظر بيان الاتفاق بين الشارقة وإيران حول جزيرة أبو موسى الصادر عن ديوان حاكم الشارقة وملحقاتها - جريدة الاتحاد أبو ظبي ٣٠/١١/١٩٧١ . محمد مرسي عبد الله ، دولة الامارات العربية المتحدة وجيرانها ص ٤٨٣ - ٤٨٤ .

٢ - محمد عزيز شكري : المرجع السابق ص ٤١ - ٤٢ .

نتيجة ظروف قسرية . ولعل مما تجدر الإشارة إليه أيضا أنه على الرغم من أن الاتفاق نص على نزول قوات إيرانية فى الجزء الأعلى من الجزيرة مما كان يعنى أنه قد أصبح هناك سيادة مشتركة إلا أن الاتفاق لم يشر بصراحة إلى الأمور المتعلقة بالسيادة . ومن ناحية أخرى كان الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة حريصا على التركيز على مجموعة من الأسباب التى برر بها موقفه ففى حديث أدلى به لإحدى الصحف العربية ذكر أن الدول العربية لم تتخذ أية اجراءات ايجابية تجاه النوايا الإيرانية وأكد أن إيران لم تكن لتسلم بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة قبل أن تصل إلى حل لانهاء مشكلة الجزر وأن بريطانيا كانت حريصة على انهاء تلك المشكلة قبل تنفيذ انسحابها النهائى من الخليج فضلا عن أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مساندة لإيران ونتيجة لتلك الظروف جميعها لم يكن أمامه من سبيل سوى التفاهم مع إيران أو على حد قوله " ماذا أستطيع أن أفعل فأنا حريص على قيام الاتحاد وعلى عروبة الجزر وعلى حقن دماء أبناء شعبى " [1] .

وعلى العكس مما ذهب إليه حاكم الشارقة فإن الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة قد رفض التوصل إلى اتفاق مع إيران رغم التحذيرات المتكررة التى وجهها إليه السير وليليام لوس بأن إيران سوف تحتل جزيرتى طنب الكبرى والصغرى ما لم يصل إلى تسوية بشأنهما وأن الحكومة البريطانية لن تعتبر نفسها مسئولة عن ذلك وهى بصدد انهاء علاقاتها التعاهدية مع رأس الخيمة وغيرها من الإمارات العربية فى الخليج [2] ولعل مما تجدر الاشارة إليه أن الشيخ صقر لم يستجب للعروض الإيرانية

---

(1) جريدة الأنوار ، بيروت ١٩٧١/١٢/٨ ، سجل الأراء حول الوقائع السياسية فى البلاد العربية، بيروت ١٩٧١ .

(2) جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١ ، القاهرة ١٩٧٤ ،ص ٢١٧ .

التى أبدت فيها إيران استعدادها لشراء الجزيرتين مقابل خمسة عشر مليونا من الجنيهات الاسترلينية تدفع على مدى تسع سنوات إلى جانب منح رأس الخيمة ٤٩٪ من أية ثروة نفطية أو موارد طبيعية أخرى يتم اكتشافها فى هاتين الجزيرتين وقد رد الشيخ صقر على تلك العروض التى حملها إليه السير وليام لوس " بأننا لن نتخلى أبدا عن أرضنا ولسنا مستعدين للدخول فى صفقات لبيع أراضينا " (١) .

اختلفت السياسة الإيرانية بشأن جزر الخليج الثلاث عن سياستها ازاء البحرين فبينما أعلنت بأنها لن تلجأ إلى استخدام القوة فى ضم البحرين إلى أقاليمها انبعث سياسة الاحتلال القسرى بالنسبة لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى والاحتلال السلمى المستند إلى اتفاق مع إمارة الشارقة بالنسبة لجزيرة أبو موسى (٢) .

بدأت إيران عملياتها العسكرية باحتلال جزيرة طنب الكبرى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ حين حلقت بعض الطائرات من طراز الهليوكوبتر التابعة لسلاحها الجوى على الجزيرة فى نفس الوقت الذى أحاطت بها بعض القطع البحرية وعلى أثر الانزال الإيرانى حدثت بعض المناوشات بين أفراد الشرطة المحلية البالغ عددهم ستة أشخاص وبين بعض الجنود الإيرانيين مما أسفر عن مقتل أربعة أفراد من العرب بينما قتل ثلاثة آخرون من القوات الإيرانية وفر كثير من السكان أو طردوا من الجزيرة بينما بقى الآخرون تحت سيطرة السلطات الإيرانية . أما فيما يتعلق بجزيرة طنب الصغرى فقد تم احتلالها دون وقوع اشتباكات مسلحة نظرا لخلوها من السكان

---

(١) محمد عزيز شكرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥ .

(٢) حسين البحارنة ، دول الخليج العربى الحديثة ، علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٧٧ - ٧٨.

وفى نفس الوقت أيضا نزلت بعض القوات الإيرانية فى جزيرة أبو موسى واحتلت الجزء الأعلى منها [1] .

وبينما أعلنت حكومة الشارقة أنه قد سبق لها أن تفاهمت مع إيران على وضعية جزيرة أبو موسى أعلنت رأس الخيمة استنكارها الشديد لوقوع العدوان على أراضيها وأشار البيان الذى صدر عن ديوان الحاكم أن قوة الشرطة التابعة للامارة تصدت بشجاعة للهجوم الإيرانى المباغت وبادر الشيخ صقر القاسمى حاكم رأس الخيمة بتقديم احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة البريطانية محملا إياها مسئولية ذلك العدوان وعدم التزامها بحماية ممتلكاته الإقليمية بحكم ما يربط الامارة من معاهدات مع بريطانيا لم يكن قد تم الغاؤها بعد ، فى الوقت الذى سارع فيه الدراق باعلان وقوفه إلى جانب رأس الخيمة ، وعن طريقه تم إبلاغ السكرتير العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن ورؤساء الدول العربية بالاحتلال الإيرانى كما أرسل حاكم رأس الخيمة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية مجموعة من الوثائق والأسانيد التاريخية التى تؤكد حقوقه على الجزيرتين المحتلتين ولم يلبث أن أعلن بأنه على استعداد لاستقبال أية قوة عربية للدفاع عن الجزر التى احتلتها إيران سواء كانت من دولة عربية واحدة أو من عدة دول عربية وذهب إلى أبعد من ذلك فى الدعوة إلى القيام بحملات انتقامية ضد المصالح الاقتصادية البريطانية والإيرانية فى العالم العربى مؤكدا أن الواجب القومى الأول لدولة الامارات العربية المتحدة هو تخليص تلك الجزر من الاحتلال الإيرانى ومشيرا إلى أن الشرط الرئيسى لانضمام إمارته إلى الدولة الاتحادية الجديدة هو تبنيها موقفا متشددا من العدوان الإيرانى وعدم

---

١ - تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية ، دور الانعقاد السابع والخمسين ١١، مارس ١٩٧٢ ، ص ٢٦ .

إقامة علاقات مع إيران وترحيل جميع الإيرانيين من الإمارات التابعة لها .

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن الاحتلال الإيراني للجزر حدث قبل يوم واحد من إلغاء المعاهدات التي كانت تربط الامارات العربية ببريطانيا وقبل يومين اثنين من إعلان قيام دولة الامارات العربية المتحدة ومن الواضح أن توقيت الاحتلال على ذلك النحو كان ينبئ بحدوث اتفاق بين بريطانيا وإيران كان الهدف منه عدم احراج الدولة الناشئة وتحمل الحكومة البريطانية عنها نقمة الرأي العام العربي .

وكان مما يخفف الإحراج أيضا عن تلك الدولة أن إمارة رأس الخيمة التي وقع العدوان الإيراني على أراضيها لم تكن قد انضمت إليها بعد . أما الاحتلال الإيراني لبعض المواقع في جزيرة أبو موسى فقد بدا وكأنه أمر مشروع بحكم الاتفاقية المبرمة بين إمارة الشارقة وإيران [1] .

وعلى الرغم من تلك المبررات النظرية فإن المجلس الأعلى للاتحاد وهو السلطة العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة لم يتردد في الاجتماع الذي عقده في الرابع من ديسمبر ١٩٧١ عن إصدار بيان استنكر فيه العدوان الإيراني وعبر عن غضب حكام الإمارات تجاه أسلوب القوة الذي استخدمته إيران .وفضلا عن ذلك فقد اتسمت ردود الفعل المحلية لمواطني الدولة بالاستياء البالغ الذي ظهر في تعرض المصالح الإيرانية لبعض الأضرار التي نجمت عن مظاهرات الاحتجاج التي قامت في بعض الإمارات سيما في الشارقة ورأس الخيمة ودبي وغيرها .

وعلى أثر وقوع الاحتلال حاولت الحكومة البريطانية تبرير موقفها بابداء أسفها الشديد لعدم توصل حاكم رأس الخيمة إلى اتفاق مع إيران على غرار الاتفاق الذي أبرم مع الشارقة رغم العروض السخية التي قدمتها الحكومة الإيرانية له وأملت بألا

(1) Duke , A . J . , op .cit . pp ,. 286 - 287

يعلق العرب أهمية كبيرة على احتلال إيران لجزيرتين صغيرتين بالقياس إلى النجاح الذى أحرزته السياسة البريطانية فى معالجة قضايا الخليج الأخرى كاستقلال قطر والبحرين وإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وطالبتهم بتكثيف جهودهم لتوثيق العلاقات بينهم وبين إيران [١] .

أما عن الجامعة العربية فعلى الرغم مما أولته من اهتمام كبير بمسألة الاحتلال الإيرانى للجزر وهو الأمر الذى بدا واضحا فى المناقشات التى أثيرت خلال الجلسات التى عقدت فى السادس والسابع من ديسمبر ١٩٧١ إلا أن مجلس الجامعة لم يستطع مع ذلك التوصل إلى قرارات حاسمة تدين العدوان إذ لم تسفر القرارات التى صدرت عن مجلس الجامعة عن أمور إيجابية سوى التأكيد نظريا على عروبة الجزر باعتبارها جزء من الوطن العربى استنادا إلى التاريخ والواقع والقانون وينبغى أن تؤول السيادة عليها إلى أصحابها الشرعيين . وبصدد ذلك كلفت الجامعة العربية أمينها العام المساعد بزيارة منطقة الخليج بهدف تقصى الحقائق ووضع تقرير عن حقيقة الموقف فى الوقت الذى تولت فيه اللجنتان السياسية والقانونية للجامعة إعداد دراستين عنيتا فيهما بإبراز المقومات الجغرافية والتاريخية وحقوق السيادة العربية على الجزر الثلاث ، [٢] وإن كان مما يثير الانتباه عدم توصل وزراء خارجية الدول العربية إلى قرار جماعى ضد إيران ويرجع ذلك إلى تغلب الاتجاهات العربية الداعية إلى التقارب العربى الإيرانى ومن ثم فقد اكتفى مجلس

(١) جمال زكريا قاسم : الخليج العربى دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١ ، ص ٢١٨ .

(٢) تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية فى دور الانعقاد العادى السابع والخمسين، ١١ مارس ١٩٧٢ ، ص ص ٢٨ - ٢٩ .

الجامعة العربية فى القرارات التى أصدرها بالتأكيد على أن الاحتلال الايرانى للجزر إنما يعرض الصداقة العربية الإيرانية للخطر [1] ، فى الوقت الذى أعلنت فيه إيران تمسكها بموقفها وطالبت الجامعة العربية بتكثيف جهودها لمنع العراق من إثارة المشاكل ضدها .

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن العراق كان من أكثر الدول العربية تحديا لإيران ويعزى ذلك إلى صراعه التقليدى معها وحتى قبل وقوع العدوان الإيرانى على الجزر كان قد طالب فى ١٣ نوفمبر ١٩٧١ بتكوين تحالف عربى لمواجهة الأطماع الإيرانية فى الخليج [2] ، وعلى أثر وقوع الاحتلال بادرت الحكومة العراقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران [3] ، وطالبت جميع الدول العربية أن تحذو حذوها وتقطع علاقاتها مع إيران وبريطانيا فى الوقت الذى أصدرت فيه الأحزاب والمنظمات وبعض المؤسسات العراقية العديد من البيانات التى شجبت فيها العدوان باعتباره يستهدف عروبة الخليج ويمهد للمخططات الإمبريالية فى المنطقة ويؤدى إلى وجود مرتكزات وثوب استعمارية ضد حركات التحرر الوطنى فضلا عن الاستحواذ على الموارد الطبيعية التى تحتويها أراضى الجزر الثلاث [4]

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٢) Fred Halliday : The Iranian Revolution in international affairs programme and Practice center for Contemporay Arab Studies Georgetown University , Washington D . C . Croom - Helm , london &Canberra ,1984 , P . 21.

(٣) لؤى بحرى ، مرجع سبق ذكره ص ص ٥ – ٦ .

(٤) انظر بصدد ذلك البيانات الصادرة عن الأحزاب والنقابات الوطنية فى العراق عن العدوان الإيرانى للجزر الثلاث وكذلك النشرات التى أصدرتها جمعية الدفاع عن عروبة الخليج والمذكرات التى رفعتها إلى الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك التقرير الصادر عن مشاريع مصلحة الموانى العراقية والذى يؤكد أن جميع جزر الخليج تشكل تباعا عربية.

وكانت الجمهورية الليبية من أوائل الدول العربية التى حذت حذو العراق حين أعلنت شجبها للعدوان وبادرت بتأميم شركة البترول البريطانية العاملة فى أراضيها وأطلقت عليها شركة الخليج العربى كما سحبت أرصدتها الاسترلينية من بريطانيا ردا على ما اعتبرته مؤامرة وتواطئا بينها وبين إيران [1] .

وظهرت ردود الفعل قوية فى الكويت حين طالب مجلس الأمة الكويتى باتخاذ اجراءات مشددة ضد الأطماع الإيرانية فى الخليج ووافق المجلس على التجنيد الإجبارى لأول مرة فى تاريخ الكويت كما طالب وزير الدولة الكويتى وزراء الخارجية العرب باتخاذ استراتيجية عربية موحدة وفاعلة لمواجهة العدوان الإيرانى[2].

وفى دولة الإمارات العربية المتحدة كاد الاحتلال الإيرانى للجزر أن يؤثر على الوضع الاتحادى للدولة وحدث ذلك حين دبر الشيخ صقر بن سلطان القاسمى الحاكم السابق لإمارة الشارقة فى ٢٥ يناير ١٩٧٢ مؤامرة لاغتيال الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة الذى عقد اتفاقا مع إيران بشأن جزيرة أبو موسى ومندوبه الذى استقبل القوات الإيرانية التى نزلت فى الجزيرة . ورغم عدم استبعادنا الدوافع الشخصية من وراء هذه المؤامرة فإنه مما لا شك فيه كانت بمثابة رد فعل للاحتلال الإيرانى للجزر[3] ، وقد كشفت التحقيقات التى أجرتها السلطات الاتحادية فى دولة الامارات إثر اغتيال حاكم الشارقة على أنه كان هناك مخططا يستهدف إلغاء الشارقة لاتفاقيتها مع إيران والانسحاب من دولة الامارات حيث تؤسس اتحاداً

---

(١) جمال زكريا قاسم ، الادعاءات الإيرانية فى الخليج العربى ، من أعمال المؤتمر الدولى للتاريخ بغداد ، مارس ١٩٧٣ .

(٢) سيد نوفل ، مرجع سبق ذكره ، الكتاب الثانى ، ص ص ٣٣ - ٣٤ .

(٣)جمال زكريا قاسم:الخليج العربى دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥/١٩٧١ص ص.٢٢- ٢٢١.

بينها وبين رأس الخيمة التي لم تكن قد انضمت بعد إلى الدولة الاتحادية [1] .

وقد أثيرت مشكلة الجزر على المستوى الدولي حين تقدمت كل من العراق وليبيا والجزائر وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بطلب عرضها على مجلس الأمن وقد بدأ المجلس مناقشته لتلك المشكلة في الثامن من ديسمبر ١٩٧١ حيث طالب مندوبو الدول العربية باتخاذ اجراءات تأديبية ضد بريطانيا لعدم الوفاء بالتزامات الحماية بموجب معاهداتها مع الإمارات العربية ووصف المندوبون العرب ما قامت به إيران باعتباره خرقاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة وأن الاحتلال الإيراني للجزر كان تواطئا بينها وبين بريطانيا وبتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية [2] .

وبينما ارتكزت وجهة النظر العربية خلال مناقشة تلك المشكلة على حقوق السيادة العربية وانتهاك إيران لمبدأ تصفية الاستعمار وعدم التزامها بالطرق السلمية لتسوية المنازعات الدولية ارتكزت وجهة النظر الإيرانية إلى أن الجزر تشكل جزءاً من الأقاليم الإيرانية . [3] ونتيجة لاختلاف وجهتي النظر العربية والإيرانية لم يستطع مجلس الأمن أن يصل إلى قرار بشأنها ومن ثم قرر تأجيل النظر في تلك المشكلة مع السماح لطرف ثالث بالتوسط بغية الوصول عن طريق الدبلوماسية الهادئة إلى تسوية يرضى بها الجانبان المتنازعان [4] . وعلى الرغم من أن إيران قد اعترفت رسمياً بدولة الامارات العربية المتحدة وتبادلت التمثيل الدبلوماسي معها إلا أن ذلك

(1) Duke, A. J., Op.cit., pp. 286-287

(٢) جريدة الأنوار ، بيروت ١٩٧١/١٢/٩ . سجل الوقائع والآراء السياسية في العالم العربي ، بيروت ١٩٧١ .

(٣) جريدة الأنوار ، بيروت ١٩٧١/١٢/٩ انظر أيضاً حسين القطيفي ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

(4) United Nations Official Records, Security Council Provisional Records 9th December , 1971

الاعتراف لم يثن الدولة عن موقفها الرافض للاحتلال واستمرار مطالبتها بعودة الجزر إلى سيادتها الإقليمية .

وقد يكون من المناسب أن نعرض لأهم الادعاءات التي بررت بها إيران سيطرتها على تلك الجزر والتي ورد ذكرها سواء في التصريحات التي كان يدلي بها الشاه أو المسئولين في حكومته أو عند مناقشة المشكلة في مجلس الأمن الدولي . وتبدو المبررات الأمنية والاستراتيجية من أهم الادعاءات التي اعتمدت عليها إيران لتبرير سيطرتها على تلك المشكلة غير أن تلك الادعاءات تفقد فاعليتها لعدم استنادها إلى أسس من الشرعية الدولية فموقع الجزر قرب مضيق هرمز لا يعطي لإيران مبررا للانفراد بحماية ذلك المضيق الحيوي إذ أنه ليس ممرا إيرانيا خاصاً بها وانما هو مضيق دولي حيث تشارك سلطنة عمان إيران في الاشراف عليه هذا فضلا عن أن أمن الخليج ليس قاصرا على إيران وحدها وانما يهم دول المنطقة جميعها[1]

ومن الادعاءات الأخرى التي استندت عليها إيران هي ما ورد في بعض الخرائط التي ترجع إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر من اعتبار تلك الجزر تابعة لإيران حيث ظهرت ملونة بنفس اللون الذي لونت به السواحل الإيرانية غير أن تلك الادعاءات لا تنهض دليلا كافيا لصحة الادعاءات الإيرانية إذ أن الخرائط التاريخية أو الجغرافية لا يعتد بها في التسليم بصحة المطالب الاقليمية حيث تتحفظ هيئات التحكيم الدولية عن التسليم بما جاء بها لعدم معرفة مصدر المعلومات التي اعتمد عليها رسامها إلا إذا كانت ملحقة بوثائق تؤكد مصدر تلك المعلومات[2] ، وفضلا عن ذلك فإنه لما كانت الخرائط التي تعللت بها الحكومة

(1) جابر الراوي ، مرجع سابق ص ٤٠ .

(2) محمد عزيز شكري ، مرجع سابق ص ص ٣٤ - ٣٥

الإيرانية خرائط بريطانية فإن مما يضعف من أهميتها التأكيدات التى صدرت عن السلطات البريطانية نفسها خلال فترة الوجود البريطانى فى الخليج والتى كانت تنفى بشكل قاطع تبعية تلك الجزر لإيران وتؤكد تبعيتها للشارقة ورأس الخيمة ومن المسلم به قانونا أن الاعتراف الصريح يسمو على الاعتراف الضمنى أو المفترض .

أما ما استندت عليه إيران فى تبرير احتلالها بأنها قد استردت سيادة سابقة بعد ثمانين عاما من انتزاع بريطانيا للجزر الثلاث وتسليمها إلى رأس الخيمة والشارقة كما نص على ذلك البيان الذى أصدره رئيس الوزراء الإيرانى عند اعلان نبأ احتلال القوات الشاهنشاهية المسلحة لتلك الجزر فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ فهى بدورها مبررات واهية لأنها تفترض خضوع الجزر لإمارة القواسم فى لنجة ومن ثم أصبحت تابعة تلقائيا لإيران منذ سقوط هذه الإمارة فى أيدى الفرس فى عام ١٨٨٩ . ومن الواضح أن تلك المبررات تتناقض تاريخيا مع ما سبقت الإشارة إليه من تبعية الجزر الثلاث لقواسم الشارقة ورأس الخيمة . وحتى إذا أخذنا بصحة الادعاءات الإيرانية من حيث التأكيد على أن تلك الجزر كانت تابعة لإمارة لنجة فإن ذلك لا يعطى لإيران حق المطالبة بها لأن قواسم لنجة كانوا يمارسون حكما عربيا مستقلا عن سلطة الحكومة الفارسية . وفضلا عن ذلك فإن تصريح رئيس الوزراء الإيرانى كان ينطوى فى حقيقته على اعتراف ضمنى بأن إيران لم تمارس سيادة فعلية على الجزر الثلاث خلال الثمانين عاما التى ورد ذكرها وحتى إذا ما اقتصرنا على تلك السنوات فهى تعد فى حد ذاتها كافية لتأكيد الحيازة العربية الفاعلة . وعلى الرغم مما أثارته إيران من أن سيطرة العرب على تلك الجزر لا تعطى لهم الحق فى المطالبة بالتقادم حيث أنها لم تتوان عن تقديم احتجاجاتها المستمرة ضد السيطرة العربية على الجزر

فإن تلك الاحتجاجات لا يعتد بها قانونا لعدم اقترانها بالبحث في أصول النزاع ومن ثم فهي لاتعدو كونها نوعا من"الاحتجاجات الورقية "التي لا قيمة لها [1].

ولعل المبرر الهام الذي استندت عليه إيران في التأكيد على مشروعية احتلالها لبعض المواقع في جزيرة أبو موسى هي الاتفاقية التي تمت بينها وبين إمارة الشارقة وإن كانت النظرة المتأنية في الظروف التي سبقت توقيع تلك الاتفاقية تؤكد أن إيران قد فرضتها قسرا بتهديداتها المتواصلة لإمارة الشارقة باستخدام القوة العسكرية مما يضع الاتفاقية تحت دائرة الاكراه ويجعلها تتنافى وقواعد القانون الدولي العام من حيث امكانية الاعتداد بها كوثيقة ملزمة للطرف الضار ناهيك عن إن إيران وليست الشارقة هي التي قامت بانتهاكها أخيراً [2].

لم تسفر ردود الفعل العربية والخليجية الناجمة عن رفض الاحتلال الإيراني لجزر الخليج الثلاث عن نتائج إيجابية إذ لم تلبث أن طغت الاحداث العربية والاقليمية والعالمية على تلك المشكلة بما في ذلك حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأزمة الطاقة العالمية وتعاظم الدور الذي كانت تقوم به إيران لفرض هيمنتها وسعيها لكي تكون أكبر قوة ضاربة في منطقة الخليج . ومن ثم كان من الطبيعي بعد أن أطيح بالنظام الامبراطوري ابان قيام الثورة الإسلامية في فبراير ١٩٧٩ أن يبدأ النظام الجديد صفحة جديدة في العلاقات العربية الإيرانية خاصة منذ أن ظهر من التصريحات الأولى التي صدرت عقب قيام الثورة اتجاه قادتها إلى اسقاط نظرية التوسع الاقليمي التي كان ينتهجها الشاه مما كان يبشر بالأمل والتفاؤل [3]. غير أنه لم تكد

(١) حسين الفضلي ، مرجع سابق ص ٧٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٣) محمد مرسي عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٣٨٥ .

تمضي بضعة شهور حتى ظهرت النزعة التوسعية من جديد في السياسة الإيرانية حتى وصل الأمر إلى تجديدها الادعاءات السابقة على البحرين والمطالبة بإعادة النظر في شأنها لأن موافقة المجلس الإيراني على استقلالها على عهد الشاه من الأمور التي لا تقرها الثورة الأسلامية [١] .

وقد أدت تلك التصريحات إلى إثارة قلق كبير لدى دول الخليج العربية التي أدركت أن النظام الثوري في إيران لا يختلف في توجهاته التوسعية عن النظام البهلوي السابق يضاف إلى ذلك ما روجه القادة الإيرانيون الجدد عن اتجاههم إلى تصدير الثورة إلى الدول المجاورة لهم مما جعل أهدافهم أكثر خطورة من أهداف الشاه الخاصة بإحياء الامبراطورية الفارسية القديمة [٢] .وكان لتلك التوجهات أثرها في القلاقل التي نشبت في بعض دول الخليج خاصة الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية ناهيك عن التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز خلال الحرب العراقية الإيرانية بما يحتله هذا المضيق من حيوية بالغة [٣] ولم تجد محاولات الحكام العرب في الخليج للحوار مع النظام الإيراني أي تشجيع نتيجة التصريحات الإيرانية التي بدأت تأخذ شكلا متشددا وأكثر عنفا [٤] .

---

(١) Halliday . F. op . cit., p.24 see also John Bulloch, Aportrait of Kuwait ,Qatr, Bahrein and the United Arab Emirates,london 1984, p . 52

(٢) محمد حسنين هيكل ، مدافع آية الله ، قصة إيران والثورة ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٢٥١ .

(٣) نفسه ، ص ٢٥١ .

(٤) عن الأضرار التي ألحقتها إيران بكل من الكويت والمملكة العربية السعودية انظر ، خطاب وزير خارجية الكويت في الأمم المتحدة سبتمبر ١٩٨٧ ، والمذكرة السعودية الخاصة بقطع العلاقات مع حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ١٩٨٩ ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٥٥ ص ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

غير أن التطورات السريعة التى حدثت على الساحة الخليجية بدءا من نشوب حرب الخليج الأولى والاحتلال العراقى للكويت ونشوب حرب الخليج الثانية كان لها تأثيرها على قضية الجزر التى لم تعد فى ظل توالى تلك الاحداث تشغل الرأى العام العربى أو الخليجى ومن ثم ظلت كامنة حتى تفجرت مرة أخرى بعد أن هدأت أحداث الخليج وبعد تراجع دور العراق السياسى والعسكرى وذلك حين أقدمت إيران على تطبيق سلسلة من الاجراءات الادارية بداية من مارس عام ١٩٩٢ استهدفت بها الانفراد بسيادتها على جزيرة أبو موسى حيث أصرت السلطات الإيرانية فى الجزيرة على مراجعة الهويات التى يحملها المواطنون والوافدون وقامت باغلاق المؤسسات التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ونشر قواتها العسكرية فى القسم الخاص بالدولة مما أدى إلى مغادرة كثير من السكان للجزيرة فى الوقت الذى منعت فيه أيضا دخول الوافدين العاملين لدى دولة الامارات العربية من خلال الميناء الذى أقامته فى القسم التابع لها ما لم يكن لديهم سمة دخول إيرانية كما ربطت بقاءهم فى الجزيرة بحصولهم على تأشيرات تحدد فترات إقامتهم ومن الواضح أن السلطات الإيرانية قد استغلت فرصة عدم وجود ميناء عربى لكى تنفرد باتخاذ تلك الاجراءات المقيدة لحركة المرور والاقامة فى الجزيرة [1] .

وعلى أثر تعنت السلطات الإيرانية فى تطبيق تلك الاجراءات دارت اتصالات بين دولة الامارات العربية وإيران انتهت باستثناء المدرسين من الحصول على تلك التأشيرات وعلى الرغم من ذلك فلم تكد تنقضى أربعة أشهر وعلى وجه التحديد فى ٢٤ أغسطس ١٩٩٢ حتى عادت الأمور إلى التوتر مرة أخرى حين أقدمت السلطات الإيرانية على منع إحدى السفن التابعة لدولة الامارات من الوصول إلى

(١) مركز الدراسات السياسية - جامعة القاهرة ، ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراهنة فى منطقة الخليج أكتوبر ١٩٩٢ .

الجزيرة بعد ثلاثة أيام من احتجازها فى عرض البحر وتبع ذلك أن أعلنت إيران صراحة بأن الجزيرة بكاملها قد أصبحت تابعة لها وقامت بعد ذلك باصدار التنظيمات الادارية التى جعلت من الجزر الثلاث محافظة إيرانية جديدة عاصمتها أبو موسى منتهكة بذلك الاتفاقية التى سبق أن عقدتها مع إمارة الشارقة فى نوفمبر ١٩٧١ بشأن تجميد وضع السيادة على تلك الجزيرة .

وقد ترتب على تصاعد حدة الموقف الإيرانى أن أفصحت دولة الإمارات العربية المتحدة عن نزاعها مع إيران لما عدته من مساس بسيادتها الاقليمية خاصة وأن الوضع لم يعد قاصرا على مشكلة الجزر الثلاث وإنما أصبح يتعلق بالسلطة الاتحادية ذاتها إذ أن التغاضى عن الاجراءات الإيرانية سيجعل إمارتى الشارقة ورأس الخيمة على وجه خاص تشعران بضعف السلطة المركزية للدولة كما أن المجال سيصبح مفتوحا لكى تسيطر إيران على جزر عربية أخرى خصوصا تلك الجزر التى تحيط بها الحقول النفطية ولاسيما جزيرة داس التابعة لإمارة أبو ظبى . ومن ثم بادرت دولة الإمارات بطرح نزاعها مع إيران على المستويات الاقليمية والعربية والدولية بعد فشل المساعى التى قام بها وزير خارجيتها لاحتواء تلك الأزمة ولم يعد النزاع قاصراً على جزيرة أبو موسى فحسب وإنما امتد نطاقه بحيث شمل جزيرتى طنب الكبرى والصغرى السابق احتلالهما من قبل إيران فى الوقت الذى حاولت فيه إيران التعتيم على الأزمة باثارة موضوعات لاتمت إليها بصلة كاتهامها لدولة الإمارات بزيادة سقف انتاجها النفطى وخسارة إيران تبعا لذلك لملايين من الدولارات ومطالبة دولة الإمارات أن تدفع لها تعويضات عن الخسائر التى منيت بها فى حربها مع العراق مما أعاد إلى الأذهان نفس الدعاوى التى كان يرددها النظام

العراقى ضد الكويت إبان عدوانه عليها فى أغسطس ١٩٩٠.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن دولة الامارات العربية تعاملت مع مشكلة الجزر باعتبارها قضية اتحادية وليست مشكلة خاصة بإمارة الشارقة أو رأس الخيمة ويبدو ذلك واضحا فى الرسالة التى بعث بها الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الرئيس الإيرانى فى ١١ مايو ١٩٩٢ والتى أكد فيها على اعتبار الاتفاقيات المعقودة بين أية إمارة من الامارات التابعة للدولة قبل الاتحاد وبين الدول المجاورة لها تعد اتفاقيات بين تلك الدول ودولة الامارات العربية المتحدة وكان ذلك ردا على محاولة إيران حصر الخلاف بينها وبين إمارة الشارقة حول جزيرة أبو موسى ورفضها التعامل مع دولة الامارات على اعتبار أن الاتفاق الخاص بتلك الجزيرة قد أبرم أساسا بينها وبين الشارقة وكانت إيران تهدف بذلك إلى عزل الشارقة عن السلطة الاتحادية للدولة والتعامل معها ضمن علاقات خاصة وغير متكافئة.

وقد وجدت دولة الامارات دعما لموقفها السياسى وحقوق سيادتها من كثير من المنظمات العربية والخليجية كما يظهر ذلك واضحا فى العديد من البيانات والقرارات التى صدرت خلال النصف الأول من سبتمبر ١٩٩٢ ومن بينها بيان جده الصادر عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبيان الدوحة الصادر عن المجلس الوزارى لدول ميثاق دمشق وبيان القاهرة الصادر عن المجلس الوزارى لجامعة الدول العربية وقد استنكرت تلك البيانات جميعها الاجراءات التى اتخذتها إيران مؤخرا فى جزيرة أبو موسى لما تمثله من انتهاك لوحدة أراضى دولة الامارات وطالبت إيران باحترام مذكرة التفاهم مع الشارقة مع التأكيد بأن جزيرة أبو موسى أصبحت من مسئولية الحكومة الاتحادية والرفض التام لاستمرار الاحتلال الإيرانى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى.

ونتيجة للدعم الذى تلقته الإمارات العربية من الدول العربية والخليجية حاولت إيران احتواء الموقف باعلانها بأنها سوف تصرح لمواطنى الشارقة بالاستمرار فى الاقامة داخل الجزيرة وأن الاجراءات التى اتخذتها لا تخرج عن كونها اجراءات أمنية مما يعنى أنها منحت لنفسها مسئولية الحفاظ على الأمن دون مشاركة دولة الإمارات وأكدت أن جزيرة أبو موسى جزيرة صغيرة لاتبرر تلك الضجة الكبيرة المفتعلة حولها متجاهلة أن الأمور المتعلقة بالسيادة الوطنية لا تقاس بالمساحة الجغرافية ، غير أنه إزاء تصاعد حدة الخلاف أخذت إيران توجه تحذيراتها للدول العربية بصفة عامة زاعمة أنه لو تم الأخذ بمنطق التاريخ فإن العرب سيكونون هم الخاسرين دون غيرهم وانه إذا كان لابد من التمسك بمطالب تاريخية فإن من حق طهران العودة بمطالبها على البحرين بل وعلى أجزاء من العراق ، وطلبت من دولة الامارات والدول العربية المساندة لها بألا تقع ضحية لمخططات أجنبية مؤكدة أن تصعيد تلك الأزمة ليست سوى مؤامرة دبرتها بعض القوى الأجنبية لتبرير وجود قواتها العسكرية فى المنطقة فى إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بينما علل كثير من المراقبين أن اتجاه إيران للانفراد بالسيادة على جزيرة أبو موسى يرتبط بينائها لقاعدة بحرية عميقة من أجل الغواصات التى قامت بشرائها مؤخرا من روسيا ومن ثم أصبحت إيران هى التى تخلق المبرر والذريعة لاستمرار الوجود الأجنبى فى الخليج خاصة بعد أن أخذت فى تعزيز قواتها العسكرية فى الجزيرة وأقامت فيها بعض القواعد الصاروخية .

ومع تأزم الموقف بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حاول العراق رغم تردى أوضاعه السياسية والاقتصادية والعسكرية إحياء تقاليده الموروثة فى الصراع مع

إيران ومحاولا فى الوقت نفسه التقارب مع دولة الإمارات العربية وذلك بتوجيه اتهاماته العديدة إلى إيران بأنها أصبحت تشكل خطرا على دول الخليج العربية .
أما مصر وسوريا وهما الدولتان المشاركتان فى التوقيع على ميثاق دمشق فقد أعلنت كل منهما دعمها السياسى لدولة الإمارات وقام وزير خارجية سوريا بمحاولة للوساطة بين الجانبين أسفرت عن اجراء مباحثات فيما بينهما غير أن تلك المباحثات كان مقدرا لها ألا تصل إلى نتائج إيجابية حيث أخذت إيران تؤكد حتى قبل بدايتها بأن سيادتها على الجزر الثلاث بات أمرا مفروغا منه مما أوضح التناقض فى الموقف الإيرانى بين رغبتها فى تسوية النزاع وبين استمرارها فى فرض سيطرتها .
وعلى الرغم من أن المباحثات بين إيران ودولة الإمارات قد أجريت بالفعل إلا أنها لم تلبث أن توقفت قبل اتفاق الطرفين على جدول للأعمال بينما حمل كل طرف الطرف الآخر مسئولية فشل تلك المباحثات إذا أوضح البيان الذى صدر عن دولة الامارات العربية المتحدة فى ٢٨ سبتمبر١٩٩٢ إصرار الجانب الإيرانى على رفض مناقشة مسألة احتلال جزيرتى طنب الكبرى والصغرى أو إحالة المشكلة إلى التحكيم الدولى مما ترتب على ذلك تعذرالاستمرار فى مناقشة المسائل المتعلقة بجزيرة أبو موسى ومن بينها التزام إيران بمذكرة التفاهم الخاصة بها وعدم التدخل فى ممارسة دولة الامارات لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها والغاء كافة التدابير والاجراءات التى وضعتها إيران على أجهزة الدولة فى أبوموسى وعلى مواطنيها والمقيمين فيها وحرص البيان على التأكيد بأن السيادة على الطنبين كانت منذ أقدم العصور ولا تزال لدولة الإمارات العربية المتحدة إذ أن الاحتلال الناجم عن استخدام

القوة العسكرية لايكسب الدولة المحتلة سيادة على الاقليم المحتل مهما طال الزمن [١]

أما البيان الذى صدر عن وزارة خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢ فقد حمل وفد الإمارات مسئولية توقف المباحثات لاصراره على طرح مسائل ليست لها علاقة بالمسائل المطروحة حول جزيرة أبو موسى وقد حرص البيان على التأكيد على أن طرح إدعاء السيادة على أية أرض فى المنطقة بمقدوره أن يدخلها فى ..لسلة جديدة من الادعاءات والخلافات مما سيكون له مضاعفات خطيرة تضر بأمنها وتخدم الأطماع الأجنبية فيها [٢].

وعلى أثر وضوح الخلاف بين الجانبين وتعذر التقريب بين وجهات النظر مضت دولة الامارات العربية فى تحركاتها السياسية غير أنها كانت حريصة فى الوقت نفسه على عدم الوصول بالمشكلة إلى حد القطيعة بينها وبين إيران ، وحاولت إقناعها بأن استمرار احتلالها للجزر بدعوى منع التدخل الأجنبى تبرير واهى ولا أساس له من الصحة لأن دولة الأمارات ترفض التدخل الأجنبى فى أراضيها وقد حرصت دولة الامارات على التأكيد أيضا بأن الاحتلال الإيرانى للجزر لا يعطى للدولة المحتلة سندا لممارسة سيادتها لأنه تم بالقوة العسكرية كما أن سنوات ذلك الاحتلال لا يمكن مقارنتها بالفترة الطويلة لممارسة السيادة العربية على تلك الجزر فضلا عن أن دولة الامارات لم تسكت عن هذا الاحتلال ولم تتنازل عن حقوقها

---

(١) انظر البيان الصادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة فى ١٩٩٢/٩/٢٨ بشأن توقف المباحثات مع الجمهورية الاسلامية الإيرانية . ملحق (د) من الدراسة التى أعدتها هيئة الاستعلامات المصرية عن الخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران . القاهرة ١٩٩٢ . ص ص ٦٢ - ٦٣ .

(٢) انظر البيان الصادر عن وزارة خارجية الجمهورية الاسلامية الإيرانية حول جزيرة أبو موسى فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢ . المرجع السابق . ص ص ٦٤ - ٦٥ .

ضمنا أو صراحة فضلا عن أن موقف الوطنيين فى تلك الجزر لم يشر علنا إلى قبولهم بالسيادة الإيرانية (١) .

وقد يكون من المناسب فى ختامنا لتلك الدراسة أن نصل إلى تقرير الحقائق التالية :

أولا : ليس من شك فى أن السلوك الإيرانى الأخير ضد السيادة الاقليمية لدولة الامارات العربية المتحدة قد أضاع جهدا طويلا تم فيه بناء جسور من الصداقة بين إيران والدول العربية وقد قويت تلك الجسور نتيجة معارضة إيران للاحتلال العراقى للكويت حين أعلنت رفضها التوسع والاستيلاء على الأرض بالقوة وهو أمر أخذت فى ممارسته على الجزر العربية مما يتناقض مع ما ذهبت إليه .

ثانيا: انه لا ينبغى النظر إلى النزاع القائم حاليا بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران على أنه مشكلة خاصة بدولة الإمارات وحدها وانما يتعين النظر إلى ذلك النزاع باعتباره مشكلة تهدد الأمن الخليجى بصفة خاصة والأمن القومى العربى بصفة عامة .

ثالثا : انه على الرغم من أنه لا يوجد ثمة خلاف على أن الطرق المشروعة لاستعادة دولة الإمارات سيادتها ورد العدوان على أراضيها قد تصل إلى حد استخدام القوة للدفاع عن حقها الشرعى وهذا الحق يعود للدولة المعتدى على أراضيها كما يعود للدول الأخرى لاسيما الدول العربية التى قد تتطوع فى الدفاع الجماعى إلا أن استخدام هذا الحق المقرر قانونا قد يؤدى إلى الاخلال بالأمن فى المنطقة وقد يستغل من بعض القوى الأجنبية لتكثيف وجودها العسكرى فيها .

رابعا : ان استخدام بديل آخر للبديل السابق وهو أسلوب المقاطعة الدبلوماسية

(١) مذكرة من أبناء طنب الكبرى إلى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ٢٤ ديسمبر ١٩٧٢ يعلنون فيها موقفهم برفض الاحتلال الإيرانى .

والاقتصادية لن يقدر له النجاح خاصة وأن هناك من الدول العربية والخليجية ومن بعض إمارات دولة الإمارات العربية ذاتها من له علاقات وثيقة مع إيران وحريصة على الحفاظ على علاقات حسن الجوار ، ومن ثم فليس هناك من سبيل سوى سلوك الطرق السلمية التى تمكن الدولة صاحبة الحق من ضمان سيادتها الاقليمية .

خامساً : إن ما أقدمت عليه إيران من انتهاك السيادة الاقليمية لاحدى الدول العربية فى الخليج يرجع إلى غياب قوة إقليمية فى المنطقة يمكنها أن توقف الأطماع التوسعية ومن ثم فإن الضمان الفعلى لمنع تكرار تلك الأزمات هو تطوير مجلس التعاون لدول الخليج العربية وزيادة فاعلية مؤسسات العمل العربى الجماعى حتى تكون قادرة على تأمين ردود فعل قوية ضد أى انتهاك للسيادة العربية .

وأخيرا فإنه مع التسليم بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك القانون والشرعية إلا أنها لا تمتلك القوة القادرة على حماية سيادتها ومن ثم تبرز من جديد تلك القضية الشائكة وهى هل تأتى الحماية من الخارج كما حدث فى الأزمة العراقية الكويتية أم أن المنطقة قادرة على حماية سيادتها وثرواتها ... وإلى أن يتم حسم تلك المشكلة فليس هناك من مخرج سوى اللجوء إلى الشرعية الدولية والالحاح على رفض الاحتلال وهو ما لجأت إليه دولة الإمارات العربية المتحدة أخيرا حين أحالت النزاع بينها وبين إيران إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى وذلك للحيلولة دون اكتساب العدوان الإيرانى على أراضيها صفة الحيازة الفاعلة أو الهادئة كما حدث ذلك فى العديد من الأراضى العربية السليبة .

ولعل التجارب التاريخية السابقة كفيلة بتوعية العرب بخطورة التفريط فى حقوقهم المشروعة حتى لا تقع فى زوايا النسيان ....

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق - العربية

- بيان الأحزاب والمنظمات الوطنية فى العراق عن العدوان الإيرانى على جزر الخليج الثلاث ، ديسمبر ١٩٧١ .
- البيانات الرسمية الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الاسلامية الإيرانية عن توقف المباحثات بشأن مشكلة أبو موسى والطنبين سبتمبر ١٩٩٢ .
- تقارير الأمين العام لجامعة الدول العربية فى أدوار الانعقاد العادى لمجلس الجامعة والخاصة بمسألة الجزر .
-تقرير بعثة الجامعة العربية إلى إمارات الخليج العربى نوفمبر١٩٦٤.
- مذكرة من أبناء طنب الكبرى إلى رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر ١٩٧٢ .

- الإنجليزية :

Aitchison . C . U
A Collection of Treaties , Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries vols x - xi Calcutta 1892
- Bombay government.
Selections From The Records of Bombay Government , vol xxiv , Bombay 1856
- Foreign office (united Kingdom)
- The Trucial chiefs B . 403 1908 - 1928
- Incident Arising out of Seizure of Dhow at Dubai by Persian officials , July 1928
- Status of Islands of Tamb, Abu Musa and Sirri - - Documents Showing rights of Trucial Coastof Arabs. 1929
- Question of Persian Purchasing Tamb from The Sheikn of Shargah.1929
- Island of Tamb - Posistion in regard to Anglo - Persian Treaty negotiations . Proposed lease of Tamb to Persian government. 1931
- Memorandum of Certain aspects of the Situation
- in the Persian Gulf between His Majestys 'Govern ment in the United Kingdom and The Persian Government , 1931

- Island of Tamb - alleged Persian attempts to obtain lease of Tamb and unsatisfactory behaviour of The Sheikh , 1932
- Memorandum of Persian Claim to Tamb and Abu Musa 1934
- Bahrein Intelligence report No 3 , 1935
- Government of India (Department of state)- Treaties and Engagments in force between the British Government and the Trucial Sheikhs of the Arab Coast , Calcutta , 1913
- India office
- Annual Report of Trucial Oman, 1935
- Precis of the affairs of the Persian Coast and Islands , 1854 -1905 , Calcutta , 1912
- United Nations official Records
- SecurityCouncil Provisional Records , ath December , 1971

ثانيا : المصادر والدراسات

أ - العربية :

- جابر إبراهيم الراوي :

الحق العربي في الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من اكتساب الأقاليم عن طريق القوة . من أعمال المؤتمر الدولي للتاريخ ، بغداد ، مارس ١٩٧٣

- جمال زكريا قاسم :

- الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول ١٥٠٧ - ١٨٤٠ ، القاهرة ١٩٨٥ .
- الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤ ، القاهرة ١٩٦٦
- الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٧٣
- الخليج العربي ، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ١٩٧١ ، القاهرة ١٩٧٤ .
- مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي المحفوظة في دور السجلات البريطانية ، جامعة الكويت ، ١٩٧٢ .
- الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي ، مجلة الجمعية المصرية للدارسات التاريخية ، العدد العشرون .

- حسين بن على الويدى المنحى

تاريخ لنجة حاضرة العرب على الساحل الشرقى للخليج ، دبى ، دولة الإمارات العربية المتحدة . ١٩٨٥ .

- روز مارى زحلان

النزاع حول الجزر ، مجلة دراسات الخليج العربى والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، إبريل ١٩٧٦ .

- سليم طه التكريتى

الصراع على الخليج العربى ، بغداد ١٩٦٦ .

- سيد نوفل

الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى - الكتاب الثانى، إمارات الساحل العمانى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٢.

- شفيق الرشيدات

عربستان ، الجزء العربى المغتصب ، من أعمال المؤتمر التاسع لاتحاد المحامين العرب ، القاهرة ، فبراير ١٩٦٧ .

- صادق نشأت (ميرد آماد)

تاريخ الخليج السياسى ، مترجم عن الفارسية وتحقيق بدر الدين عباس الخصوصى ، طبعة أولية ، الكويت ١٩٧٢ .

- عبد الله الأشعل

الاطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى،الرياض١٩٨٣.

- عبد الأمير محمد أمين
القوى البحرية العربية فى الخليج العربى فى القرن الثامن عشر ، بغداد ١٩٦٦ .
- المصالح البريطانية فى الخليج العربى ، مترجم ، مركز دراسات الخليج العربى ، جامعة البصرة ، بغداد ١٩٧٧
- عبد الحسين القطيفى :
الجزر العربية الثلاث فى الخليج العربى ، من أعمال المؤتمر الدولى للتاريخ ،بغداد ، مارس ١٩٧٣ .
- عبد السلام عبد العزيز فهمى
تاريخ إيران السياسى فى القرن العشرين ، القاهرة ١٩٧٣.
- عبد العزيز عبد الغنى :
علاقة ساحل عمان ببريطانيا ، دراسة وثائقية فى العلاقات التعاهدية ، دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، ١٩٨٢ .
- عبد القوى فهمى
القواسم ونشاطهم البحرى ١٧٤٧ - ١٨٥٣ ، رأس الخيمة ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨٣
- فالح حنظل :
المفصل فى تاريخ الإمارات العربية المتحدة ، جزءان ، نشر لجنة التراث والتاريخ - أبو ظبى ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨٣

- لؤى بحرى

الأطماع الإيرانية فى جزيرة أبو موسى ، بغداد ١٩٧٢.

- لوريمر (ج . ج)

دليل الخليج - القسم التاريخى ، مترجم ، سبعة مجلدات الدوحة قطر ، ١٩٦٧.

- لاندن(ر . ج)

عمان منذ ١٨٥٦ ، مترجم ، القاهرة ١٩٧٠ .

- مايلز (س . ب)

الخليج ، بلدانه وقبائله . مترجم ، وزارة التراث القومى والثقافة ، سلطنة عمان ، ١٩٨٦.

- محمد بهجت سنان

الشخصية العربية للخليج العربى والاحتلال الإيرانى للجزر العربية الثلاثة ، بغداد ١٩٧٢.

- محمد حسنين هيكل

مدافع آية الله ، قصة إيران والثورة ، القاهرة ، ١٩٨٥.

- محمد عزيز شكرى

مسألة الجزر فى الخليج العربى وموقف القانون الدولى،دمشق ١٩٧٢

- محمد مرسى عبد الله

دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، الكويت ١٩٨١ .

- مركز الدراسات السياسية (جامعة القاهرة)
ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراهنة فى منطقة الخليج أكتوبر ١٩٩٢

- مصطفى عقيل
سياسة إيران فى الخليج العربى على عهد ناصر الدين شاه ، ١٨٤٨ - ١٨٩٦ الدوحة ، قطر ، ١٩٨٧ .

- نادرة نعيم زكى
دراسة حول الخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران ، الهيئة العامة للاستعلامات،القاهرة ١٩٩٢.

- نجيب رياض الريس
صراع الواحات والنفط (هموم الخليج العربى ١٩٦٨ - ١٩٧١) بيروت ١٩٧٣ .

- ويلسن (أرنولد)
تاريخ الخليج - مترجم - وزارة التراث القومى والثقافة ، سلطنة عمان ، ١٩٨١

الأجنبية :

- Bulloch , John.
The Gulf , Aportrait of Kuwait . Qatr , Bahrein and The U . A . E , london 1984
- Curzon , George N.
Persia & The Persian Question 2 vols , london 1892
- Duke , Anthony John.
The Union of The Arab Amirates , prospects and problems , Middle East Journal , Summer , 1972
- Fenelon . K . G.
The United Arab Emirates , an Economic and Social Survey, London , 1973
- Halliday , Fred.
The Iranian Revolution in International Affairs, Programme and Practice. Center for Contemporary Arab Studies , Georgetown , washington D . C Croom - Helm , london 1984
- Hawley , Donald.
The Trucial States , london , 1970
- Kelly . J .B
nBritain and The Persian Gulf 1795 - 1880 London , 1968
- Low , Charles

History of the Indian Navy 1613 - 1863 , 2 vols
London 1877
- Niebuhr , Carsten.
-Travels Through Arabia and other Countries imthe
East,Edinburgh 1792
- Description de l. Arabie , Copenhagen, 1772
-Owen . Roderick
The Golden Buble . Arabian Gulf Documentary
London 1957
- Palgrave, William Gifford .
- Narrative of a year's Journey through Central and
Eastern Arabia 1862 - 1863 , 2 vols. London 1865
- Personal Natrative of a Journey through Central
& Eastern Arabia , London 1877
- Sirriyeh , Hussain
Security and Stability in the Gulf , Background to
United StatesPolicy , Center for Contemporary Arab
Studies . Croom - Helm , London . 1984
- Sykes ,Sir Percy .
A History Of Persia , 2 vols , London , 1951
- Whigham , N . J.
The Persian Problem . london , 1903

ثالثا : الدوريات العربية والأجنبية :

- سجل الآراء حول الوقائع السياسية فى البلاد العربية ، دار الابحاث والنشر ، بيروت ، ١٩٧١ .

- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ع٤٢ ، ٤٣ ، ٥٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٩٨٩ .

- المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، ع ٢٠ .

- Middle East Journal , Summer , 1972

ARCHIVE

كانت تحت زعامة خاله الشيخ عبدالله ابو الهول السويدى ، وذهب وفد رفيع المستوى من بنى ياس وقابل زايد واخبره بقرارهم كمااية. وبارك هذا القرار حاكم دبى سعيد بن بطى وهو اول من اعترف بحكمه ، وعاد زايد الى ابوظبى ويرافقه اخوه ذياب والدته فتلقاه الشعب بالفرحة وفتحوا له ابواب قلعة الحصن واطلقت المدافع نيرانها بقدوم زايد ابتهاجا بالحاكم الجديد (١١) .

· وبذلك تكون قبيلة بنى ياس قد اختارت زايد بن خليفه لحكم الامارة عام ١٨٥٥ ، وقدر لهذا الحاكم الجديد ان يدير شؤون الامارة لفترة طويلة كماقدر له ان يقوم بدور كبير فى تاريخ ابو ظبى والامارات العربية (١٢) ، على أن عصر زايد لم يخل من احداث جسام اثرت فى تاريخ ابو ظبى فعندما تم اختياره خلفا لـ...ـيد بن طحنون لم يجد الطريق ممهدا ولكنه استطاع بسياسته ودرايته ان يذلل العقبات التى اعترضته ويتخطى الصعاب (١٣) .

ويقول الكاتب البريطانى " كلودموريس " بأنه فى عام ١٨٥٥ برز فجأة رجل كتب له ان يصبح شخصية أسطورية حيث أعتبر بطل الامارات العربية فى أيامه هو زايد بن خليفه المعروف بزايد الكبير الذى تولى الحكم من عام ١٨٥٥ الى عام ١٩٠٩ لقد كان محظوظا خلال فترة حكمه بشكل ملحوظ وبرغم مواجهته كل العوامل المثبطة التى تواجه عادة الزعماء فى هذه البرية المجدبة الحارقة شق زايد الكبير طريقة بنجاح بعدما اصر على ان يكون حاكما وحالفه الحظ فى ذلك دوما (١٤) .

اما حمدى تمام فيقول : بأن زايد كان لايزال شابا فى العشرين من عمره عندما استلم مقاليد الحكم خلفا لابن عمه سعيد بن طحنون اذا اجتمعت لزايد وهو فى هذا